

تنظيف حسابات المقاصة من أموال المتداولين المنسوبة مسؤولة من؟

• 30 مليون دينار أموال مجمدة وتوزيعات نقدية ومنح متراكمة

• أغلبية مطلقة من المبالغ تعود لصغار المستثمرين والمتداولين

كتب عادل العادل:

خطوة تزيد الثقة والأمان

مثل هذه الخطوة من شأنها أن تزيد من الثقة والأمان وتجعل المستثمر او المتداول يضع مزيد من الأموال ثقة في أنها في مأمن مهما طال عليها الزمن. ولترسخ المقاصة مبدأ بان يتم جرد تلك الحسابات كل ثلاث سنوات مع دورة التجديد الانتخابي لمجلس الإدارة.

المقاصة حارس أمين

من أحد خدمات وأنشطة المقاصة هي أمين حفظ ، والأمانة ثقيلة ويجب ان تظهر في مثل هذه الملفات فيتوجب من له أموال مجمدة منسوبة او قديمة أن تذهب لأصحابها سواء المالك الحقيقي او الورثة .

التطبيق إن كانت هناك رغبة وعزيمة لحل هذا الملف وإن كان من الضروري حتى يجد هذا الأمر طريقة للنجاح فإن صدور توجيه من هيئة الأسواق هو الضمانة الوحيدة التي ستنقل هذا الملف من الجمود إلى التنفيذ ، ومن أبرز وأهم تلك الحلول مايلي :

إعلانات في الصحف مباشرة باسم صاحب الحساب لمراجعة المقاصة.

رسائل هاتفية مباشرة من خلال التعاون مع شركات الاتصالات.

التعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية للوصول لعائلات أصحاب الحسابات .

يمكن من خلال تطبيق هو يتي إرسال إشعارات لأصحاب العلاقة .

أيضا يمكن للمقاصة أن تتعاون مع البنوك في معالجة هذا الملف.

من أبرز وأهم الفوائد لحل هذا الملف أن جزء من هذه المبالغ قد يعود للتداول في السوق وهو أفيد للبورصة على كل المستويات وعمليا تدوير هذه المبالغ أفضل من جمودها.

الجدير نكرة أن الأغلبية المطلقة لهذه الأموال تعود لشرايح من صغار المستثمرين والمتداولين وهو ما يعظم المسؤولية أكثر وأكثر تجاههم .

وهذه المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على الأجهزة التنفيذية المتعاقبة على هذا الملف ومن بعدهم مجالس الإدارات التي يجب ان تترك هذا الملف لمزيد من التضخم والتشابك .

1

تحرير الأموال سوف يعيد جزء منها للتداولات أفضل من جمودها

الحسابات تجمدت خلال المرحلة الانتقالية بين مرحلة ما قبل إنشاء وتأسيس هيئة الأسواق وما بعدها وهذه المرحلة التالية كان لزاما على المتداولين تحديث البيانات وتوقيع عقود جديدة وملاحق إضافية فضلا عن مرحلة التطور وتراجع حضور المتداولين التقليديين لقاعة التداول ومنح الأوامر مباشرة للوسيط كل هذه المتغيرات أدت لتضخم ملف الأموال المكدسة في الحسابات فضلا عن طريقة التوزيع التقليدي للأرباح النقدية التي كان تستوجب حضور صاحب الحساب لاستلام الشيك.

حلول متاحة مرنة وسهلة:

جملة حلول متاحة لحسم هذا الملف وجميعها سهلة ومرنة

على مدار سنوات طويلة تزيد عن ثلاثة عقود تراكمت عشرات الملايين في حسابات وأرصدة الشركة الكويتية للمقاصة تعود لمستثمرين في بورصة الكويت، أصحاب هذه الأموال ما بين من توفاه الله وما بين مبالغ ضئيلة متناثرة منسوبة في حسابات مجمدة وهذه المبالغ «كونت» أرقام ضخمة وكبيرة تقدرها مصادر بأنها تزيد عن 30 مليون دينار كويتي تقريبا.

أغلبية هذه الأموال وفق المصادر ستؤول إلى ورثة خصوصا وأنها لحسابات تاريخية ولظروف كثيرة مختلفة تراكمت وكونت هذه المبالغ من أهمها مايلي: -1 نتاج الكثير من الأزمات التي مرت على السوق وأضعفت مستويات الأسعار بدءاً من هبوط أزمة 1997 للسوق المالي وما تلاها من تداعيات.

2 - حسابات لمستثمرين كانت تشكل إيداع بعيدا عن عين الجميع .

3 - مبالغ متراكمة نتيجة أرباح نقدية مستحقة لم يتم سحبها وتحصيلها.

4 - في موازاة التوزيعات النقدية " حتماً هناك أسهم منحة متراكمة أيضا من توزيعات وهي تساوي قيمة " مطلوب أيضا منحها لأصحابها.

5 - بعض هذه

هل تطلق المقاصة

مبادرة «حكك محفوظ»

مبادرة حكك محفوظ يجب أن تطلقها المقاصة وتبينها لإعادة الأموال التي في حساباتها وتعود لمستثمرين ومتداولين منذ سنوات ومجمدة فأصحابها أو ورتتهم أحق بها، البورصة مر على خصخصتها 5 سنوات ومثل هذه الملفات كان يجب ان تعالج ببصمة مختلفة عن الإدارة الحكومية السابقة حتى من باب إثبات أن القطاع الخاص مختلف في كل شيء.

دين في أعناق المجالس المتعاقبة والأجهزة التنفيذية!

القطاع الخاص يجب أن تكون بصمته غير في هكذا ملف

2

3

«الأعضاء المستقلون»... كيف يشغلون عضويات تابع وزميل

• قلة تتمتع بمواصفات خاصة وفريدة وتملك القدرة على التغيير

• عضويات في الشركات ظاهرها مستقل ... وباطنها تابع

خالد خضير:

الهدف من العضو المستقل هو ترسيخ وتعزيز معايير الحوكمة وضبط الممارسات في مجلس الإدارة والحصول على رأي فني بتجرد وحيادية دون أن تكون هناك أدنى مصلحة في مكان آخر يتم مراعاتها .

العضو المستقل ليست من باب تكملة الهيكل او الإطار العام والشكل أمام الجهات الرقابية او المساهمين والجمعية العمومية، بل يكاد يكون العضو المستقل أكثر الأهمية، قياسا إلى الأعضاء المنتخبين أو المعينين.

العضو المستقل تبرز درجة أهميته عندما يتسم بمواصفات فنية خاصة واستقلالية تامة وهي بالمناسبة عملة نادرة في السوق المحلي، ويكاد يكون على مستوى السوق العدد محدود جدا من جهة إمتلاك الخبرة والقدرة على إحداث الأثر والتصدى والاعتراض الفني المهني في نفس الوقت ، على ما يراه وإلا ما فائدة هذه المتغيرات وتطعيم المجلس بالأعضاء المستقلين.

مناسبة ما سبق يأتي في ظل ملاحظة قيام بعض الشركات بالإستعانة بأعضاء مجالس إدارات في شركات تابعة وزميلة في الخارج ومن ثم تسميته عضو مستقل . أيضا من الممارسات التي تم رصدتها الإستعانة ببعض القيادات في شركات المجموعة الواحدة وتوزيعهم على

الهدف من العضو المستقل هو ترسيخ وتعزيز معايير الحوكمة وضبط الممارسات في مجلس الإدارة والحصول على رأي فني بتجرد وحيادية دون أن تكون هناك أدنى مصلحة في مكان آخر يتم مراعاتها .

العضو المستقل ليست من باب تكملة الهيكل او الإطار العام والشكل أمام الجهات الرقابية او المساهمين والجمعية العمومية، بل يكاد يكون العضو المستقل أكثر الأهمية، قياسا إلى الأعضاء المنتخبين أو المعينين.

العضو المستقل تبرز درجة أهميته عندما يتسم بمواصفات فنية خاصة واستقلالية تامة وهي بالمناسبة عملة نادرة في السوق المحلي، ويكاد يكون على مستوى السوق العدد محدود جدا من جهة إمتلاك الخبرة والقدرة على إحداث الأثر والتصدى والاعتراض الفني المهني في نفس الوقت ، على ما يراه وإلا ما فائدة هذه المتغيرات وتطعيم المجلس بالأعضاء المستقلين.

مناسبة ما سبق يأتي في ظل ملاحظة قيام بعض الشركات بالإستعانة بأعضاء مجالس إدارات في شركات تابعة وزميلة في الخارج ومن ثم تسميته عضو مستقل . أيضا من الممارسات التي تم رصدتها الإستعانة ببعض القيادات في شركات المجموعة الواحدة وتوزيعهم على

هل السوق ينقصه تداعيات «الطفل» بعد ربكة «البيوت»

• تخارج «الخياط» من طفل المستقبل... والشركة آخر من يعلم

• لماذا لا يتم تطويع التكنولوجيا لخدمة الشفافية والربط الفوري للحصص

كتب المحرر الاقتصادي:

حقق سهم طفل المستقبل أداءاً سلبياً في تعاملات أمس وتراجع سعر السهم السوقى 28 فلسا بنسبة -17,95% .

وبلغت كمية الأسهم المتداولة أمس 33.011.900 سهم تمثل نسبتها من الأسهم القائمة بعد استبعاد أسهم الخزانة نحو 29.8% وتمثل من إجمالي الأسهم المصدرة 28.3% .

بحسب مصادر بورصوية متابعة أفادت في تصريحات خاصة لـ «الاقتصادية» أن رجل الأعمال هشام الخياط تخارج من حصته البالغة نحو 6.19% .

ومن المرتقب أن تظهر التطورات الجديدة

عكس التغيير بشكل فوري فمن يظهر في قوائم الإفصاح لا يضره خروج أو خفض كمية.

متى سيتم مواكبة التطورات وتحسين مستويات الشفافية أكثر واستخدام التكنولوجيا وتطويعها لخدمة الشفافية والوضوح .

عمليات بيع أخرى بجانب الخياط شهدها السهم من الأطراف التي تملك في السهم خلال فترة مضاربات المضارب «أحمد» ومعاونوه في ترويج الإشاعات.

لكن بعد أن تماسك سهم «البيوت» جاء دور سهم «الطفل» الذي سجل نسبة تراجع حادة ليثير التساؤلات على النزول الحاد.

في قائمة الإفصاحات في البورصة خلال الأيام المقبلة بحسب مهلة الإفصاح القانونية .

الشركة أفادت في إفصاح للبورصة بأنه ليس لديها أي معلومات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم أو شؤونها بالشكل الذي ترتب عليه التداولات غير الاعتيادية .

يتضح من إفصاح الشركة أنها آخر من يعلم ، كما أن البورصة خارج التغطية في هكذا ملفات بالرغم من أن مثل هذه المتغيرات تحتاج إلى سرعة في التوضيح وكشف الحقائق لتجنب السوق البلبلة والإشاعات الضارة .

وأمام ذلك لماذا لا يتم ربط سيستم البورصة مباشرة بسجلات المساهمين في المقاصة ويتم

3 مليارات دينار زيادة في القيمة الرأسمالية للسوق الأول أمس

• قيمة التداولات تحسن وترتفع بنسبة 8.65%
• مكاسب السوق الإجمالية بلغت 171.908 مليون دينار

كتبه: عبد الله

مؤشرات السوق:

- بلغت قيمة التداولات أمس 52.946 مليون دينار كويتي.
- ارتفع مؤشر السوق الأول 44,81 نقطة.
- تراجع مؤشر الرئيسي 50 بنحو 35,07 نقطة.
- تراجع مؤشر الرئيسي 25,25 نقطة.
- تراجع المؤشر العام 29,03 نقطة.
- بلغت القيمة السوقية للبورصة أمس 41,852 مليار دينار.
- ارتفعت القيمة السوقية للسوق ككل 171,908 مليون في تعاملات أمس.
- بلغت قيمة السوق الأول السوقية أمس 34,822 مليار دينار زادت من بداية العام 3 مليارات دينار.
- تراجع سعر النفط 1,61% وبلغ سعر برميل النفط 88,08 دولار للبرميل.

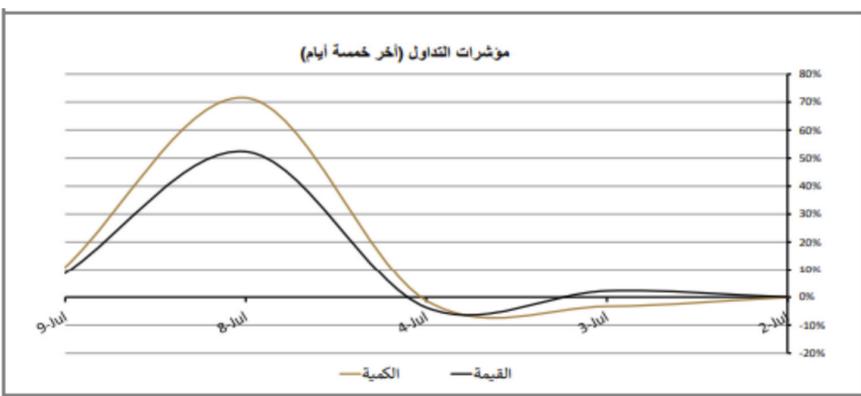
أثر إيجابي كبير وصدما غير مسبوقه سيبدأ صداها من القطاع المصرفي مروراً بشركات عديدة في البورصة معروفة بالمشاريع التي تحصل عليها مع القطاع النفطي .
أي تحسن في سوق الصرف على المشاريع وتحريك القطاع الخاص وإطلاق يده أكثر في النشاط الاقتصادي سيكون أثره كبير إيجابياً.
القاعدة التي يتمتع بها القطاع المصرفي من المساهمين واسعة وعريضة، لكن الآمال معقودة على أن تتسع أكثر هذه القاعدة و يكون هناك تغير في شأن تخصيص حصة من المشاريع للشركات المدرجة لتحقيق توازن ما بين الشركات الخاصة الفردية التي تتأثر بنصيب وافر من المشاريع مقارنة مع شركات البورصة.

أمس بنحو 8 فلوس. الشركات المستقرة على صعيد الأداء ومستويات النمو واضحة، ومهما كانت هناك من جولات على معظم الأسهم الشعبية والرخيصة سعرياً تستعيد الأسهم الثقة بريقها في فترات الإعلانات. السوق يترقب بعض التغيرات الهيكلية وهي بلا شك ستصب في الصالح العام كما أن حجم النمو في ترسيات المشاريع في الكويت التي قفزت بنسبة 33% لأول مرة منذ جائحة كورونا تبشر بأن القادم أفضل وأن المشاريع المؤجلة ستشق طريقها للنور، خصوصاً وأن من بينها مشاريع حيوية مرتبطة بقوة الدولة على الصعيد النفطي، حيث تقدر حجم المشاريع التي ترتب لها شركة نفط الكويت للقطاع لزيادة قدرتها بنحو 3 مليارات دينار وهذه المشاريع ستحدث

يشهد السوق المحلي عمليات إعادة تقييم لكثير من الأسهم الجيدة في السوق التي شهدت خلال المرحلة الماضية حالة من الركود والداء البطيء في الصعود لكنها كانت متماسكة بفضل نسب الملكيات العالية وضعف المضاربات عليها نتيجة تفضيل المضاربين لأسهم « خفيفة » شعبية تتجاوب معهم من خلال إطلاق الإشاعات.
كما سبق وأشارت «الاقتصادية» من أن المرحلة الحالية هي مرحلة التحول وبناء المراكز المتوسطة وطويلة الأجل خصوصاً في ظل طبيعة المرحلة التي غالباً ما تتسم بالمفاجآت الموسمية السارة للمستثمرين طويلي الأجل ومالكي الأسهم الثقيلة. ليس مستغرباً المكاسب التي تسجلها بعض الأسهم خصوصاً في القطاع المصرفي مثل سهم البنك الأهلي حيث قفز

أداء الأسهم (إجمالي السوق)			
الأكثر ارتفاعاً			
الشركة	السوق	الإقبال (فلس)	التغير (فلس)
الإماراتية	السوق الرئيسي	51.90	3.70
أربيا	السوق الرئيسي	102.00	6.60
ع عقارية	السوق الرئيسي	70.10	3.70
سنزجي	السوق الرئيسي	35.80	1.80
النخيل	السوق الرئيسي	172.00	7.00
الأكثر انخفاضاً			
الشركة	السوق	الإقبال (فلس)	التغير (فلس)
فوتشر كيد	السوق الرئيسي	128.00	-28.00
خليج ت	السوق الرئيسي	1,496.00	-160.00
عمار	السوق الرئيسي	58.90	-3.10
القدم	السوق الرئيسي	417.00	-20.00
وطنية دق	السوق الرئيسي	100.30	-4.70

مؤشرات التداول			
إجمالي السوق			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
218,918,345	218,918,345	197,175,055	11.03%
52,825,008	52,825,008	48,618,925	8.65%
14,254	14,254	13,936	2.28%
السوق الأول			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
112,737,088	112,737,088	141,767,115	-20.48%
38,842,902	38,842,902	40,414,784	-3.89%
8,675	8,675	9,854	-11.96%
السوق الرئيسي			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
106,181,257	106,181,257	55,407,940	91.64%
13,982,106	13,982,106	8,204,141	70.43%
5,579	5,579	4,082	36.67%



القيمة الرأسمالية					
إجمالي السوق					
اليوم (د.ك.)	التغير اليومي (د.ك.)	التغير اليومي (%)	العام السابق (د.ك.)	التغير منذ بداية العام (%)	التغير منذ بداية العام (%)
41,852,008,081	171,908,248	0.41%	40,259,665,582	1,592,342,499	3.96%
السوق الأول					
اليوم (د.ك.)	التغير اليومي (د.ك.)	التغير اليومي (%)	العام السابق (د.ك.)	التغير منذ بداية العام (%)	التغير منذ بداية العام (%)
34,822,921,611	201,672,677	0.58%	31,821,597,963	3,001,323,648	9.43%
السوق الرئيسي					
اليوم (د.ك.)	التغير اليومي (د.ك.)	التغير اليومي (%)	العام السابق (د.ك.)	التغير منذ بداية العام (%)	التغير منذ بداية العام (%)
7,029,086,470	-29,764,429	-0.42%	8,438,067,619	-1,408,981,150	-16.70%

الأسهم الأكثر نشاطاً (إجمالي السوق)			
من حيث الكمية			
الشركة	السوق	سهم	النسبة إلى السوق %
فوتشر كيد	السوق الرئيسي	33,010,900	15.08%
الدولي	السوق الأول	17,550,499	8.02%
منزل	السوق الرئيسي	12,903,257	5.89%
بنك وربة	السوق الأول	11,439,383	5.23%
خليج ب	السوق الأول	11,127,759	5.08%
من حيث القيمة			
الشركة	السوق	د.ك.	النسبة إلى السوق %
بيتك	السوق الأول	4,506,677	8.53%
فوتشر كيد	السوق الرئيسي	4,358,594	8.25%
وطنى	السوق الأول	3,731,884	7.06%
الدولي	السوق الأول	3,318,214	6.28%
خليج ب	السوق الأول	3,122,024	5.91%

إفصاحات البورصة

المحكمة ترفض دعوى جياذ ضد هيئة الأسواق

رفضت المحكمة دعوى شركة جياذ ضد هيئة أسواق المال والتي طالبت فيه بإلغاء القرار الإداري الصادر من مجلس التأديب في عام 2021.



النخيل تعين رئيساً للمدراء

أعلنت شركة النخيل عن تعيين مينا بديع بمنصب رئيس للمدراء الماليين للشركة اعتباراً من أمس 8 يوليو .



يونيكاب تخسر حكم بقيمة 1.47 مليون دينار

أعلنت شركة يونيكاب عن صدور حكم قضائي لصالح أحمد التويجري وأحمد الخنيني حيث حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بفسخ عقد البيع المؤرخ في 30 أكتوبر 2006، وإلزام الشركة أن تؤدي للمستأنفين مبلغ 1,47 مليون دينار كويتي.

وبينت شركة يونيكاب في إفصاحها أن الحكم ضد شركة الإسكان العقارية شركة تابعة.

في حكم آخر من المحكمة الكلية أعلنت شركة يونيكاب عن حصولها على حكم لصالحها بقيمة 1,1 مليون دينار كويتي وفوائد 7% ضد أحمد التويجري وأحمد الخنيني.



«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 (15)

الكويت ضمن قائمة الـ 50 دولة الأكثر إنتاجاً للصلب في العالم

• صناعة السيارات وأنشطة البناء ستزدهر حتى العام 2027



مجموعها قوة عاملة من 36,019 موظفًا في عام 2022.

• سجلت المعادن الأساسية نموًا جيدًا من حيث الاستثمار بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 5,8% من 162 مليون دينار كويتي في عام 2018 إلى 202 مليون دينار كويتي في عام 2022.

• يبرز صنع الحديد والصلب كأكبر شريحة من حيث

التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

تحليل قطاع الصناعات المعدنية

• توجد 228 شركة قائمة لصناعة المعادن الأساسية والمشكلة وتوظف في

الفعالية وليس الشعارات الورقية المكتوبة. وتعميماً للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر « الاقتصادية » الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها « الهيئة »، وذلك على حلقات مغلقة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية

طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفوضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريكتر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقاً للإنجازات

يعد أرم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي للأمن للنفط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر السيولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في أن واحد. ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين.

المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاهل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين وأصحاب المهنة « غير متفائلين خصوصاً وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف. باختصار، القطاع الصناعي

تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطردت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

تواصل « الاقتصادية » نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة « الهيئة » والتي تحوي العديد من المفاهيم والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي

كتب خالد السهل:

هيكل القطاع الفرعي

سلاسل القيمة للمعادن الأساسية والمشكلة



الفئات الرئيسية للمعادن الأساسية والمشكلة

المعادن الأساسية	الصب	المنتجات المعدنية الإنشائية	الاشغال المعدنية	أخرى
الحديد والصلب الأساسي	حديد وفولاذ	تصنيع الفولاذ الهيكلي	الصب	أدوات قطع
المنتجات الأولية من الحديد	المعادن غير الحديدية	تصنيع المبانى الجاهزة	الكبس	طلاء معالجة المعادن
حديد نقي	أكسيد الألومنيوم	تصنيع الألومنيوم المعطاري	الدمج والدمج	مولدات البخار
الصفايح والعتبات والفضان وغيرها	أغراض من معادن غير حديدية	تصنيع الصلب المعطاري	السحب	أخرى
	أخرى		أخرى	

يصنع محلياً

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

القدرة التصديرية للمعادن منخفضة جداً بسبب الكلفة العالية للإنتاج

• 228 شركة لصناعة المعادن الأساسية والصلب يشكل 65%



مليون طن في العقد القادم، من 86.2 مليون طن في عام 2020 إلى 119.5 مليون طن في عام 2030 حسب تقديرات المعهد الدولي للألمنيوم.

ومن المتوقع أن يأتي حوالي 75% من هذا النمو في الطلب من قطاعات النقل (35%)، والكهرباء (16%)، والبناء (14%)، والتعبئة والتغليف (10%) مجتمعة. يمكن أن يقلل استخدام الألومنيوم الثانوي من الانبعاثات المباشرة من إنتاج الألومنيوم بنسبة تصل إلى 95%، مقارنة بإنتاج الألومنيوم الأساسي.

• يعتبر إنتاج الصلب

4- التركيز على الأتمتة والتطوير الرقمي لزيادة قدرات التصدير؛ من خلال زيادة القدرة، وتقليل الاضطرابات التشغيلية، وتقليل مخاطر سلسلة التوريد.

5- تركيز المنشآت الناشئة على تحسين نظام التشغيل؛ للتعامل مع نقص القوى العاملة المدربة، وتقليل استيراد المواد الخام.

نظرة عامة عالمية

• النمو المتوقع في إجمالي استهلاك الألومنيوم هو 33.3

المعادن الأساسية والمشكلة قادر على المنافسة بشكل كبير، ولكنه سريع التأثير بالأسعار؛ نظراً لحجم السوق الكبير، وقاعدة العملاء الموزعة والطبيعة المحلية للمنتجات.

توصيات لتطوير القطاع

1- إنشاء مجتمعات صناعية صديقة للبيئة، والتي تتطلب التعاون مع القطاعات الأخرى لتعظيم الربح وتحسين استخدام الموارد (مثل تدوير المعادن، واستخدام مصادر

المعادن الأساسية والمشكلة الكويتية نمو بنسبة 19% خلال فترة عام 2017 إلى عام 2021 ويشكل السوق الآسيوي النسبة الأكبر من الصادرات بنسبة 53%.

• شهد القطاع نمو في نسبة المنشآت التي تتبع مفهوم الاستدامة بنسبة 4%، بينما شهد تراجع في نسبة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بنسبة 9% بين عامي 2016 و 2019.

• فيما يتعلق بالتحديات، فإنه من المرجح أن تظل سوق

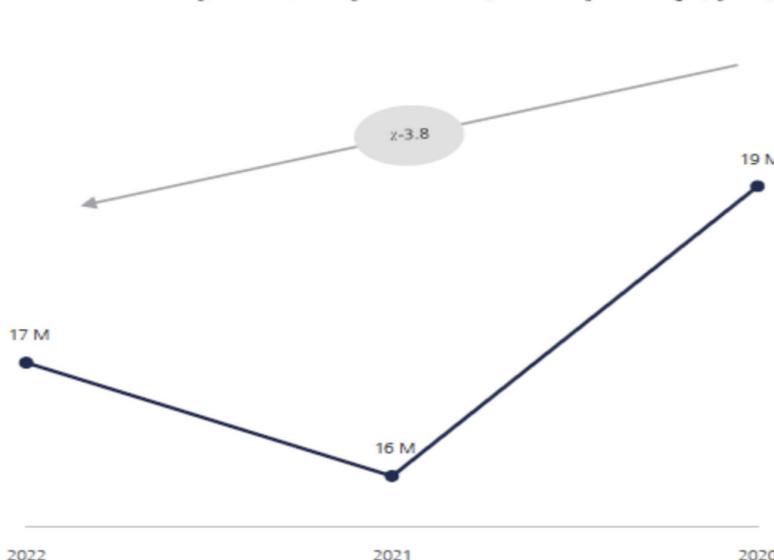
والغاز النمو في الطلب على المنتجات المعدنية المشكلة. القدرة التنافسية التصديرية منخفضة للغاية بسبب التكلفة العالية للإنتاج المحلي للمعادن المشكلة. ساهم القطاع الفرعي للمعادن الأساسية والمشكلة بنسبة 2.7% من صادرات الصناعة التحويلية في الكويت في عام 2021. شهدت صادرات قطاع

حيث الاستثمار من المعادن المشكلة حيث شكلت 51% من إجمالي الاستثمار في القطاع، تليها المنتجات المعدنية والخزانات الذي تبلغ حصتهم 37%.

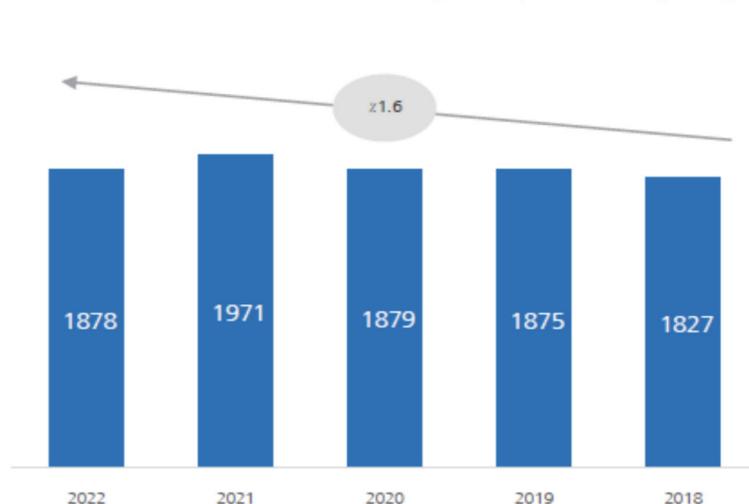
• تعتمد الكويت بشكل كبير على الواردات لشراء المواد الخام التي يحتاجها القطاع الفرعي للمعادن المشكلة. يقود قطاع البناء والنفط

الاستثمار من المعادن الأساسية المشكلة بنحو 65% من إجمالي الاستثمار في القطاع. حققت المعادن المشكلة نمواً من عام 2018 إلى عام 2022 بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 2,9%، من 408 مليون دينار كويتي في 458 مليون دينار كويتي. تبرز الهياكل المعدنية الإنشائية كأكثر شريحة من

الشكل 69-3 إجمالي إنتاج الحديد في دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون طن متري (2020- 2022)



الشكل 68-3 الإنتاج العالمي من الصلب الخام - طن متري / مليون



المصدر: الرابطة العالمية للصلب - تحليل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

الكويت في حاجة لمجمعات صناعية صديقة للبيئة

• البدء في إنتاج قطع غيار السيارات سينقلنا للمستقبل



اليدوية والأجهزة العامة وطي المعادن والمنتجات المعدنية والخزانات وصنع الفلزات الثمينة أي نمو من حيث المصانع منذ عام 2018.

الوضع الحالي في الكويت من حيث الاستثمار في عام 2022 - مليون دينار كويتي

حقق إجمالي الاستثمار في المعادن الأساسية والمشكلة نمواً بنسبة 3.7%، من 570 مليون دينار كويتي في عام 2018 إلى 661 مليون دينار كويتي في عام 2022. حقق قطاع صب الحديد والصلب النمو الأسرع بنسبة 54% من عام 2018. تشكل ثلاث قطاعات (صنع الحديد القاعدي والصلب، الهياكل المعدنية الانشائية، المنتجات المعدنية والخزانات) معاً حوالي 80% من القطاع الفرعي من الاستثمار.

طن في عام 2022. تنتج المملكة العربية الحديد الأساسي بما يعادل حوالي نصف مجمل الحديد المنتج من دول مجلس التعاون الخليجي.

الوضع الحالي في الكويت

الوضع الحالي في الكويت من حيث عدد المصانع في عام 2022 شهد عدد المصانع ارتفاعاً بنحو 1% منذ 2018، ليبلغ 228 مصنعا في عام 2022. استحوذت منتجات المعادن الإنشائية على النصيب الأكبر حتى الآن، حيث شكلت 82% من إجمالي عدد المصانع، تليها المعادن المشكلة الأخرى بنسبة 10%. لم تشهد قطاعات الأدوات

مجلس التعاون الخليجي. سيؤثر مناخ الأعمال العالمي المضطرب بشكل كبير على العرض والطلب على الحديد العالمي، ومن ذلك على سبيل المثال، تخفيض قيمة العملات مقابل الدولار الأميركي.

إجمالي إنتاج الحديد في دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون طن متري (2020 - 2022)

شهد إنتاج الحديد الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً على مدى السنوات الثلاث الماضية، مشيراً إلى معدل نمو سنوي مركب بنسبة 3.8%. نقص الإنتاج بمقدار 3 مليون طن من 19 مليون طن في عام 2020 إلى 17 مليون

طن، (ومعادن السعودية) 1 مليون طن، (والألمنيوم قطر 655 ألف طن)، وصحار (396 ألف طن). من المتوقع أن تزدهر أنشطة البناء إلى جانب الارتفاع في صناعة السيارات بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2020 - 2027، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في سوق الألمنيوم بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 3.1%.

ستسهم مبادرات الاستدامة في إحداث زخم ونمو غير مسبوق للألمنيوم والحديد الصلب منخفضين الكربون. سيؤثر عدم اليقين المحيط بصناعة الألمنيوم والحديد الصلب في الصين على العرض والطلب، وسعر الألمنيوم العالمي، وبالتالي مصاهر دول

نظرة عامة إقليمية

شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً في إنتاج الحديد الصلب، حيث وصل إلى 17 مليون طن في عام 2022، بنقص قدره 83% عن عام 2020. تم تصنيف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت من بين ال 50 دولة الأكثر إنتاجاً للصلب عالمياً. بتحليل أهم خمسة لاعبين رئيسيين في دول مجلس التعاون الخليجي لإنتاج الألمنيوم، تتصدر شركة الإمارات العالمية للألمنيوم منتجي دول مجلس التعاون الخليجي ب 2.5 مليون طن في عام 2020، تليها شركة (ألمنيوم البحرين) 1.5 مليون

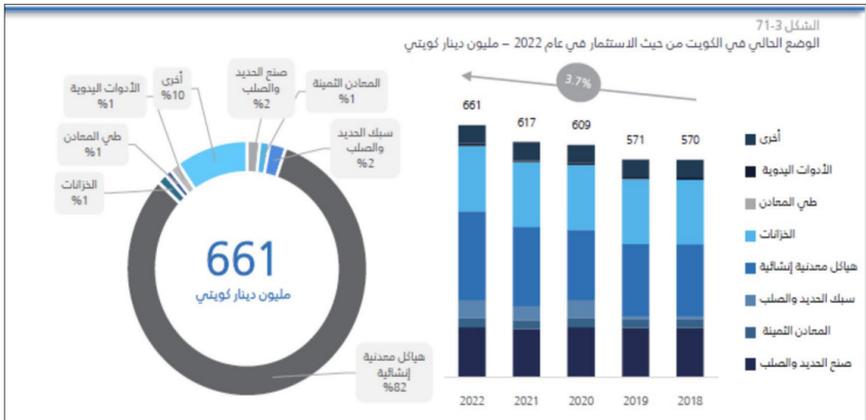
طن، من 1,827 مليون طن في عام 2018 إلى 1,878 مليون طن في عام 2022. تعد الصين الدولة المهيمنة حتى الآن من حيث الإنتاج العالمي للصلب. بلغت قدرة إنتاجية الصين للمعادن 1,033 مليون طن في عام 2022، تليها الهند (118 مليون طن)، واليابان (96.3 مليون طن)، والولايات المتحدة الأميركية (85.8 مليون طن). من المرجح أن يستمر إنتاج الصلب الخام في النمو بنسبة 3% في عام 2030. عاد سوق الصلب في عام 2022 إلى المستويات الطبيعية بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية لجائحة كوفيد-19 حول العالم.

الألمنيوم، وهو جذاب بسبب فوائده الاقتصادية والبيئية، والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير من استدامة صناعة الألمنيوم. يستمر المخزون العالمي في الانخفاض بشكل سريع، مما قد يؤدي إلى قيود على العرض العالمي للمعادن.

الإنتاج العالمي من الصلب الخام - طن متري

شهد إنتاج الصلب الخام العالمي وتيرة نمو معتدلة بنحو 1.6% على مدى السنوات الخمس الماضية. زاد الإنتاج بمقدار 51 مليون

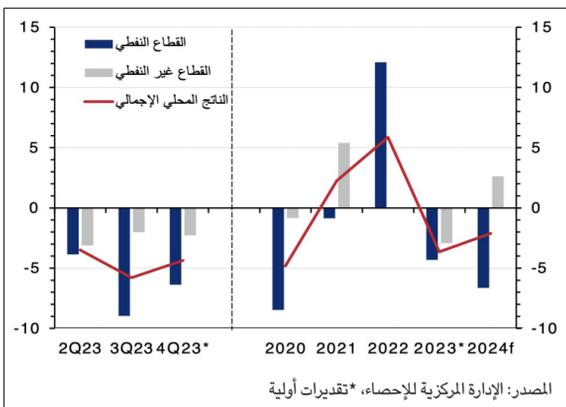
من أكثر الصناعات تلويناً في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، من المتوقع نمو صناعة الحديد والصلب لتصل إلى 32 بليون طن في سنة 2030. هناك العديد من المشاريع للحد من الانبعاثات الناتجة عن صناعة الحديد والصلب وتشمل تلك المشاريع استخدام عمليات أساسها الهيدروجين. سيمثل اعتماد الطاقات المتجددة والسيارات الكهربائية، وكذلك تنفيذ حلول مستدامة في قطاعي التعبئة والتغليف والبناء، فرصاً كبيرة لصناعة الألمنيوم والحديد النظيف. أصبح قطاع الألمنيوم الثانوي (المعاد تدويره) مكوناً أكثر أهمية في إنتاج



الموجز الاقتصادي الفصلي للكويت

«الوطني» النمو غير النفط ما زال بطيئاً وتوقعات بإمكانية زيادة إنتاج النفط الخام

• نمو الإنفاق من خلال نقاط البيع وبطاقات السحب الآلي يتحدى التباطؤ المستمر على مدار الأرباع السابقة ويرتفع في الربع الأول من عام 2024



متتالية (الرسم البياني 1). وكان التراجع أكثر وضوحاً في أداء قطاعات الصناعات التحويلية (8.8%) على أساس سنوي، والخدمات الأخرى بما في ذلك قطاع العقارات (4.3%) وتجارة الجملة والتجزئة (6.3%). كما كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي سلبياً مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2023 (6.4%) على أساس سنوي، ما يعكس مشاركة الكويت في تخفيضات حصص الإنتاج وفقاً لخطة الأوبك وحلفائها، إذ وصل معدل الانكماش الإجمالي إلى 4.4% على أساس سنوي. وبالنسبة لعام 2023 كاملاً، انخفض الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 2.9%، مسجلاً بذلك الانكماش الثاني على التوالي بعد التعديل الهبوطي بنسبة 0.1% لبيانات عام 2022. وتعتبر كافة هذه الأرقام أولية وتخضع للتنقيح (على سبيل المثال، تم تنقيح قراءة ناتج قطاع الصناعات التحويلية بصورة كبيرة على مدار عدة فترات ربع سنوية)، إلا أنه إذا أخذنا البيانات المعلنة، فإن تحقق توقعاتنا للنمو غير النفطي بنسبة 2% في عام 2024 سيتطلب تحسناً ملحوظاً.

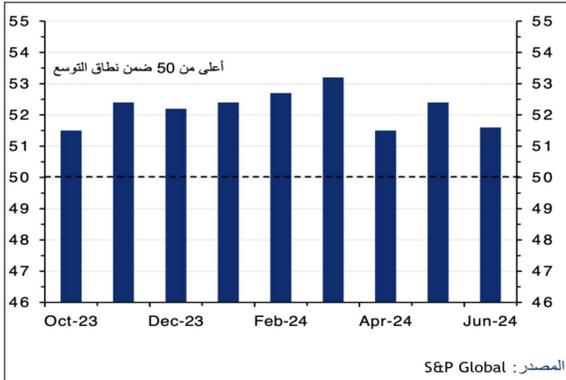
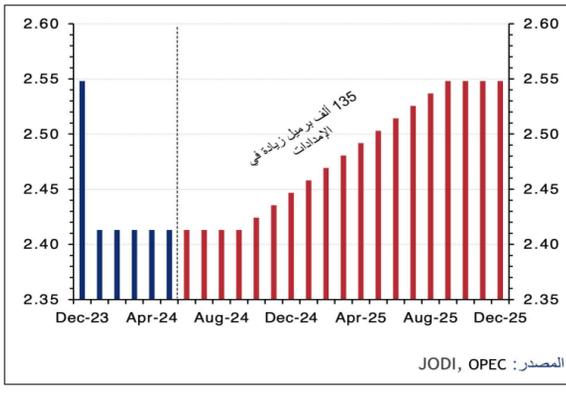
ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني في ظل خفض الإمدادات وتضاعد المخاطر الجيوسياسية

أنهت أسعار النفط تداولات الربع الثاني من عام 2024 على ارتفاع هامشي بدعم من التخفيضات الطوعية للإنتاج التي طبقتها الأوبك وحلفاؤها، إلى جانب عودة ظهور المخاطر الجيوسياسية على الساحة الإقليمية، والمرونة التي اتسم بها الاقتصاد العالمي، وتحسن آفاق تيسير مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسياسته النقدية في النصف الثاني من العام الحالي. وأنهى خام التصدير الكويتي تداولات شهر يونيو عند 87.9 دولار للبرميل، مرتفعاً بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي (10.5%+).

أشار بنك الكويت الوطني في الموجز الاقتصادي الفصلي للكويت إلى أنه ما زالت المؤشرات غير النفطية تشير لضعف الأداء في الربع الثاني من عام 2024 وتوحي بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي واستمراره ضمن مستويات ضعيفة، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الناتج المحلي لعام 2023. وفي المقابل، فإن النمو الذي سجله الإنفاق الاستهلاكي، وإثمان قطاع الأعمال، والعقارات، ونشاط المشاريع حتى الآن خلال العام الحالي، وإن كان بمستويات متواضعة، يشير إلى بعض التحسن خلال الفترة القادمة. كما بقيت قراءات مؤشر مديري المشتريات في منطقة التوسع خلال الأشهر الأخيرة، في ظل ارتفاع ثقة الأعمال لأعلى مستوياتها المسجلة تاريخياً. إضافة لذلك، تلقت توقعات النمو الاقتصادي دعماً في بداية شهر يونيو نتيجة قيام منظمة الأوبك وحلفائها بالبدء في إلغاء تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط بدءاً من أكتوبر 2024، مما سيعزز ارتفاع الناتج المحلي النفطي الكويتي إضافة إلى زيادة الصادرات. أما بالنسبة لأسعار النفط، فقد حافظت على ارتفاعها رغم المخاوف من تبعات قرار منظمة الأوبك وحلفائها وما قد ينتج عنه من تخمة الإمدادات في مرحلة ما خلال الأرباع المقبلة. وفي الوقت ذاته، فإن التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الداخلية، بعد

استمرار ضعف النشاط غير النفطي بوتيرة أعلى في الربع الأخير من عام 2023

وتشير البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام 2023 والصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء لانكماشه على أساس سنوي بنسبة 2.3% مقابل 2% في الربع السابق وذلك رغم تحسن الإنتاج غير النفطي على أساس ربع سنوي (11.2%+) بما يتسق مع الاتجاه الموسمي، وبذلك تمتد سلسلة التراجع إلى خمس فترات ربع سنوية

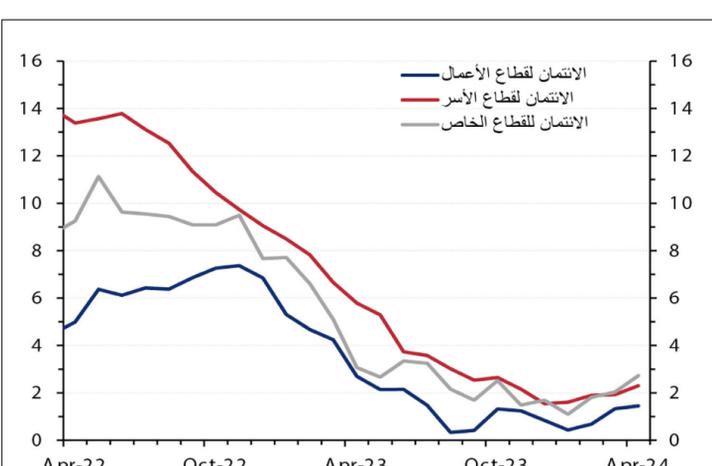
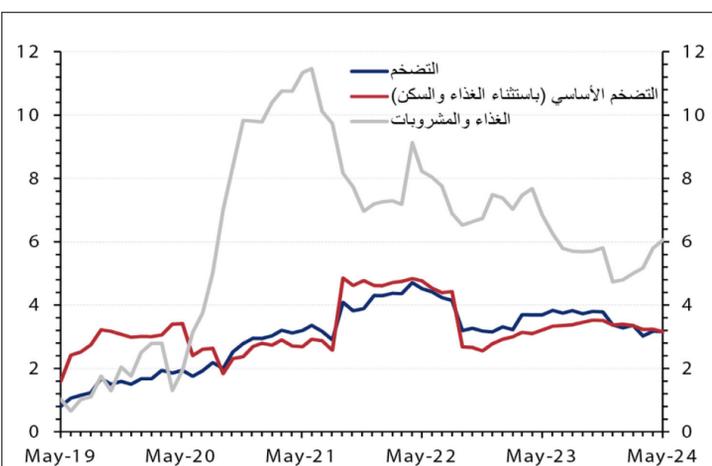
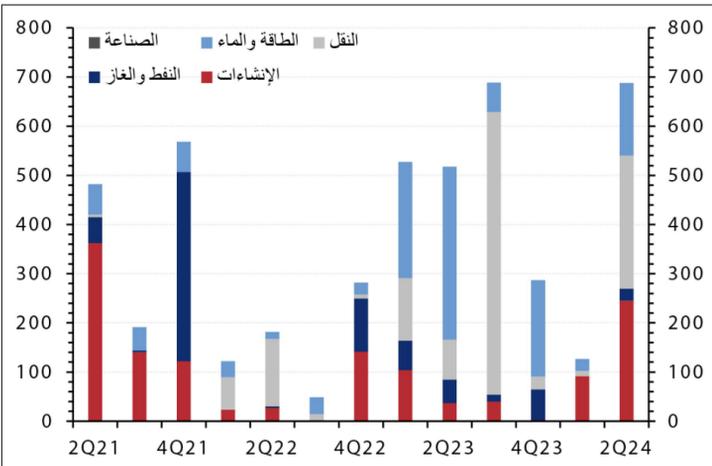
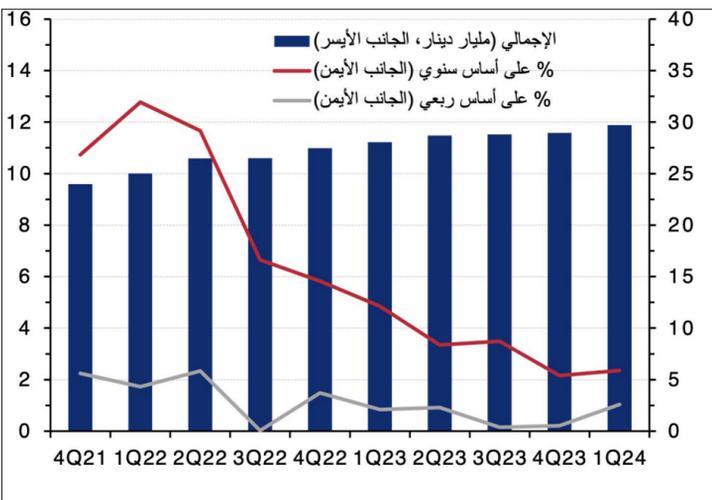
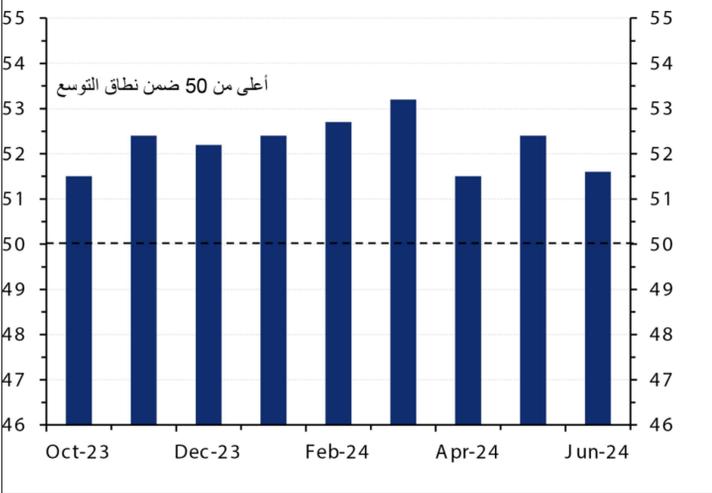


1 مبيعات القطاع التجاري تساهم في تعزيز النشاط العقاري مع استمرار ضعف القطاع السكني

2 تحسن وتيرة نمو الائتمان في أبريل بفضل تعافي أنشطة إقراض قطاع الأعمال إلا أن الائتمان الشخصي بقي ضعيفاً



• تسارع وتيرة إسناد المشاريع في الربع الثاني من العام الحالي بعد الأداء الضعيف الذي شهدته الربع السابق بدعم من مشاريع البنية التحتية والكهرباء



إمكانية تسجيل تباطؤ بوتيرة متواضعة قد يصل معه معدل التضخم إلى ما نسبته 3% في المتوسط.

تحسن الائتمان المحلي بفضل تعافي إقراض قطاع الأعمال

تحسّن نمو الائتمان المحلي من المستويات الضعيفة التي شهدناها العام الماضي، إذ بلغ 1% منذ بداية العام الحالي و2.7% على أساس سنوي حتى نهاية أبريل الماضي (الرسم البياني 8). وكان ائتمان قطاع الأعمال هو الداعم الرئيسي لهذا النمو، إذ ارتفع بنسبة 1.5% منذ بداية العام حتى أبريل (+1.4% على أساس سنوي)، أي بنحو ضعف الزيادة المسجلة في عام 2023 بأكمله على خلفية الدعم الذي وفره الإقراض لقطاعات البناء والعقارات والتجارة على وجه الخصوص. وفي المقابل، كان نمو الائتمان الشخصي متواضعا، إذ ارتفع في أبريل بنسبة 0.4% فقط منذ بداية العام الحالي وبنسبة 2.3% على أساس سنوي. وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، من المتوقع أن يتلقى الطلب على الائتمان دعماً على خلفية إمكانية خفض أسعار الفائدة وانتعاش نشاط سوق المشاريع في ظل تسريع الحكومة الجديدة لوتيرة تنفيذ خططها التنموية.

في الوقت ذاته، تباطأت وتيرة نمو ودائع المقيمين في أبريل (+0.5%) منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، و+2.1% على أساس سنوي. ويعكس هذا التباطؤ إلى حد كبير الانخفاض الحاد الذي شهدته ودائع المؤسسات العامة والانخفاض الهامشي للودائع الحكومية، فيما واصلت ودائع القطاع الخاص نموها (+2% على أساس سنوي)، وذلك بعد الأداء الضعيف الذي سجلته في عام 2023.

تراجع الأسهم في الربع الثاني في ظل حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد العالمي

بعد المكاسب القوية التي سجلها مؤشر السوق العام لبورصة الكويت في الربع الأول من عام 2024، عاد مرة أخرى ليعكس مساره في الربع الثاني، إذ انخفض بنسبة 5.3% على أساس ربع سنوي (+1.8% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه)، بما يتسق مع تراجع الأسواق الإقليمية والعالمية بصفة عامة، وسط توقعات بأن أسعار الفائدة ستبقى أعلى لفترة أطول. وكان مناخ الاقتصاد العالمي المليء بالتحديات وتوسع التورنات الجيوسياسية من العوامل الإضافية التي أدت لضعف معنويات المستثمرين، كما أن ضعف الطلب الأجنبي كان واضحا في صافي تدفقات رأس المال الأجنبي الخارجة كل شهر خلال هذا الربع (إجمالي وصل إلى 54 مليون دينار). وسيواصل سوق الأسهم الاعتماد على المؤشرات التي يتلقاها من الأسواق العالمية، والتي بدورها ستعتمد على السياسة النقدية وأفاق النمو. وقد يساهم تراجع حدة التورنات الجيوسياسية، وتحسن أنشطة المشاريع الرئيسية أو زخم الإصلاح الاقتصادي في توفير محفزات تشد الحاجة إليها، في حين أن استمرار تعطيلها قد يضر بمعنويات السوق.

»»

على أساس سنوي (الرسم البياني 5)، فيما يعزى إلى تنفيذ العديد من الصفقات التجارية الكبيرة في محافظتي حولي (77 مليون دينار) والأحمدي (58 مليون دينار). أما المبيعات السكنية والاستثمارية فانخفضت إلى 135 مليون دينار (-25%) و72 مليون دينار (-20%) على التوالي، رغم أن مبيعات العقارات السكنية في مايو كانت أعلى من المتوسط الشهري لعام 2023، في حين شهدت قراءة مبيعات القطاع الاستثماري تحسناً هاملاً مقارنة بأدنى مستوياتها المسجلة على مدار 7 أشهر في أبريل. وخلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2024، ارتفعت المبيعات العقارية بنسبة 5.6% على أساس سنوي بفضل ارتفاع المبيعات التجارية (+77%)، في حين انخفضت المبيعات السكنية والاستثمارية بنسبة 2.9% و13% على التوالي. وما يزال ارتفاع تكاليف التمويل والقدرة على الشراء تؤثر سلباً على طلب القطاع السكني، في حين أن التشدد في تطبيق قانون الإقامة وارتفاع تكاليف المعيشة قد يكونا تسببا في الضغط على مبيعات القطاع الاستثماري (تشير بيانات مؤشر أسعار المستهلكين إلى تراجع نمو الإيجارات إلى 1.6% على أساس سنوي في مايو مقابل 3.6% في سبتمبر 2023). وقد يوفر خفض التوقعات لأسعار الفائدة في عامي 2024-2025 بعض الدعم لهذا القطاع.

انتعاش سوق المشاريع في الربع الثاني بعد الأداء الضعيف الذي شهدته سوق المشاريع في الربع الأول من عام 2024، فزت قيمة المشاريع المسندة بنسبة 444% في الربع الثاني من العام إلى 688 مليون دينار، وفقا لمجلة ميد «MEED» (الرسم البياني 6).

وشملت المشاريع المسندة مشروع البنية التحتية لمدينة جنوب صباح الأحمد ومشروع المساكن الميسرة (منطقة النعاجيم)، وتبدو توقعات النصف الثاني من عام 2024 إيجابية، إذ سلطت مجلة ميد الضوء على إمكانية إسناد مشاريع مرتبطة في الغالب بقطاع الطاقة بقيمة 7 مليارات دينار، بما في ذلك عقد مشروع محطة الزور الشمالية المستقل للمياه والطاقة - المرحلتان 2 و3 (1.2 مليار دينار)، ومشروع محطة الخيران المستقل للمياه والكهرباء (800 مليون دينار)، ومشروع مجمع الشقايا للطاقة المتجددة (100 مليون دينار). استقرار معدل التضخم وتسارع نمو أسعار المواد الغذائية في الربع الثاني استقر معدل تضخم أسعار المستهلكين عند 3.2% على أساس سنوي في مايو، دون تغير للشهر الثاني على التوالي، وبمعدل أعلى من ذلك المسجل في مارس الماضي والبالغ 3% (الرسم البياني 7)، فيما بلغ التضخم الأساسي 3.2% للشهر الثالث على التوالي في مايو. وتراجع نمو الأسعار على نطاق واسع في عدد من الفئات الفرعية التي من ضمنها خدمات الإسكان إلى الملابس والنقل، إلا أن وتيرة تضخم أسعار المواد الغذائية تسارعت من 5.2% على أساس سنوي بنهاية مارس إلى 6.1% في مايو، نتيجة زيادة أسعار اللحوم والدواجن. وما زلنا نتوقع أن يتراجع التضخم خلال الفترة المتبقية من العام الحالي في ظل ضعف الطلب الاستهلاكي، وذلك على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار بعض المنتجات، مما قد يشير

منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه). من جهة أخرى، كانت الأسعار متقلبة في شهر يونيو، خاصة بعد أن فاجأت الأوبك وحلفاؤها الأسواق بإصدار قرار بالتراجع التدريجي عن التخفيضات الطوعية لعام 2024 بدءاً من شهر أكتوبر في خطوة تسببت في انخفاض الأسعار بنحو 5%. وتعافت الأسعار في نهاية المطاف بمجرد أن أوضحت الأوبك وحلفاؤها إمكانية قيامها بالتراجع عن هذا القرار إذا شهدت وتيرة الطلب على النفط ضعفاً وفي حالة اشتداد التورنات السياسية في بلاد الشام والبحر الأحمر.

مؤشر مديري المشتريات يعكس تراجع النمو غير النفطي خلال الربع الثاني

تباطأت وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي في الربع الثاني من العام الحالي، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو 51.6 نقطة، منخفضة من أعلى المستويات المسجلة بعد الجائحة والتي وصلت في مارس الماضي إلى 53.2 نقطة (الرسم البياني 3). ومع ذلك، فإن شهر يونيو يعتبر الشهر السابع عشر الذي تتمكن خلاله الشركات المحلية من تسجيل نمو بدعم من التحسن المستمر الذي شهده كل من الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. وكانت تعيينات الموظفين وتكاليف الشراء من العوامل الرئيسية التي أدت لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج للشركات، والتي اضطرت الكثير منها لرفع أسعار البيع للحفاظ على هوامش الربح. وبقيت معنويات تفاؤل قطاع الأعمال قوية تجاه آفاق النمو في العام المقبل.

تحسن نمو الإنفاق الاستهلاكي متحدياً الاتجاهات السائدة في الربع الأول

شهد نمو الإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الأول من عام 2024 أداءً مفاجئاً، إذ ارتفع نموه إلى ما نسبته 5.9% على أساس سنوي (مقابل 5.4% في الربع السابق)، وذلك وفقاً لبيانات البطاقات المصرفية والصادرة عن بنك الكويت المركزي (الرسم البياني 4). ويساهم ذلك في تقديم بعض الدعم للرأي القائل بأن مرحلة تباطؤ نمو الإنفاق التي شهدناها منذ عام 2022 بدأت في الانحسار، مع إمكانية تحقيق المزيد من النمو بوتيرة أكثر ثباتاً أو تسجيل المزيد من التحسن في المستقبل. وقد تساهم عوامل أخرى في تكوين مثل هذا الاتجاه كتلاشي تأثير الزيادات السابقة لأسعار الفائدة، وربما انخفاض أسعار الفائدة في المستقبل (في ظل توقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2024)، إلى جانب اعتدال وتيرة التضخم، والدعم المستمر للأسر من خلال تزايد الإنفاق العام وزيادة التوظيف.

ارتفاع المبيعات العقارية على خلفية الصفقات التجارية الكبيرة

تحسن النشاط العقاري في شهر مايو، إذ بلغ إجمالي قيمة المبيعات 371 مليون دينار (+9.8%)



هناك بعض العوامل التي تبرر التفاؤل الحذر نظراً للطبيعة المعقدة للتحديات

4

التطورات السياسية في الأشهر الأخيرة تبشر بتحسن الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط

3

بنك برقان يوقع مذكرة تفاهم مع KFINCO ليكون الممثل الوحيد لها في الكويت

• في إطار جهوده المتواصلة للمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي والتنمية في الكويت



عبد الله عبد المجيد معرفي، مدير عام - إدارة الخزينة



طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي

أعلن بنك برقان عن توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الكورية لتمويل الإنشاءات Korea Finance for Construction (KFINCO)، ليصبح البنك الوحيد الممثل لهذه المؤسسة التعاونية الكورية الجنوبية في الكويت، كجزء من توسعها الاستراتيجي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ووقع المذكرة ممثلاً عن بنك برقان طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة، فيما مثل KFINCO د. أونجاي لي، رئيسة مجلس الإدارة. ووفقاً لاتفاقية الشراكة، سيقوم بنك برقان بتقديم خدمات الوساطة لـ KFINCO، حيث سيتولى البنك دور تمثيل الشركة في إصدار خطابات الضمان للمشاريع الإنشائية التي تمولها الشركة في الكويت استناداً إلى ضمانات متبادلة منها. ويأتي ذلك امتداداً لجهود بنك برقان المستمرة للمساهمة الفعالة في نمو وتطوير الاقتصاد الكويتي من خلال تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التعاون التجاري في جميع القطاعات والصناعات. وبهذه المناسبة، قال مدير عام - إدارة الخزينة: «نحن فخورون بالشراكة مع مؤسسة مرموقة مثل KFINCO والتي تمتلك سجلاً متميزاً في تسهيل إنجاز مشاريع إنشائية لأكثر من 66,000 شركة إنشاء كورية في جميع أنحاء العالم. بنك برقان ملتزم بالمساهمة في نجاح رؤية كويت جديدة 2035، ويُعتبر رائداً في جذب وتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت، مما يضمن نمو اقتصادنا المحلي من خلال التنوع الصناعي والتوسع. وفي إطار هذه الاتفاقية، نتطلع إلى لعب دور حيوي في استقطاب مشاريع الإنشاء الضخمة التي تحسّن جودة حياة المواطنين وتعزز من مكانة الكويت كوجهة عالمية». وتعتبر KFINCO، والمصنفة عند الدرجة «A3» من قبل وكالة موديز، مؤسسة تعاونية تابعة للحكومة وتشرف عليها وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في كوريا الجنوبية. وتقدّم هذه المؤسسة خدمات التأمين وتوفير خطابات الضمان لأعضائها المملوكة لهم



من شركات مقاولات كورية يصل عددها إلى 66,000، والتي بات بإمكانها المنافسة على الظفر بمشاريع إنشائية في الكويت بفضل خدمات الوساطة التي يقدمها بنك برقان. وبموجب اتفاقية الوساطة مع بنك برقان، فإنه عندما تتقدم أي من تلك الشركات الكورية الراغبة في المنافسة على مشاريع إنشائية في الكويت بطلب للحصول على خطاب ضمان من KFINCO، فإن الأخيرة تقوم بدورها بمخاطبة



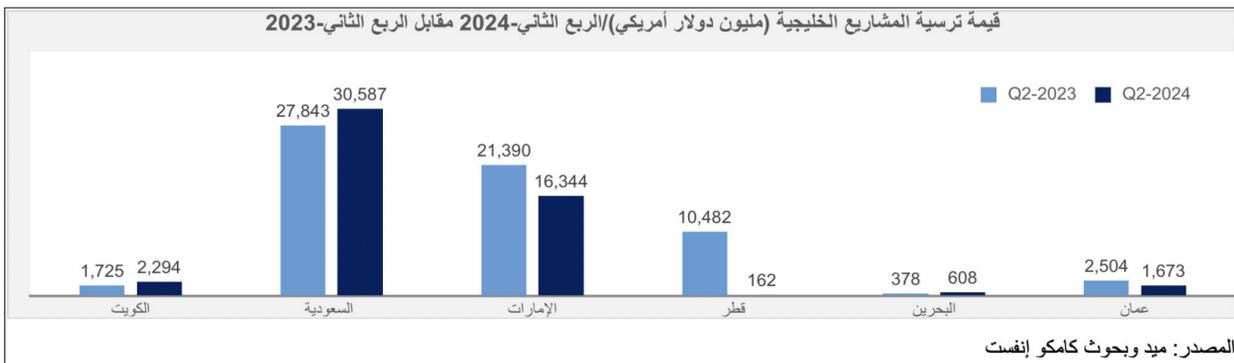
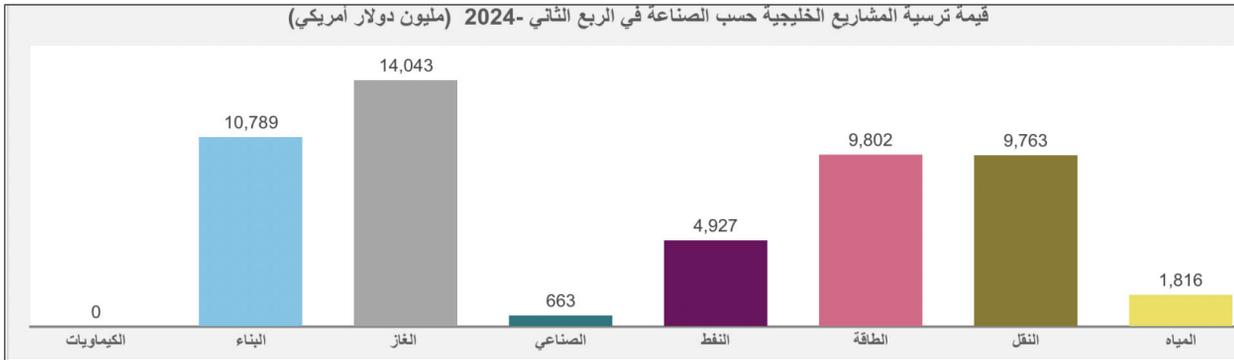
طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة في بنك برقان، ود. أونجاي لي، رئيسة مجلس الإدارة في الشركة الكورية لتمويل الإنشاءات، خلال توقيع مذكرة التفاهم



صورة تجمع ممثلي بنك برقان والشركة الكورية لتمويل الإنشاءات خلال حفل توقيع مذكرة التفاهم

3,5 تريليون دولار أمريكي حجم المشاريع المخطط تنفيذها خليجياً

- 33% نسبة نمو إسناد المشاريع في الكويت في الربع الثاني 2024
- 2.3 مليار دولار قيمة المشروعات التي طرحت في السوق الكويتي



المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الطرق الدائرية في الرياض التي منحها الهيئة الملكية السعودية لمدينة الرياض. ويشمل نطاق العقد أعمال بناء المرحلتين الأولى والثانية من الطريق الدائري الجنوبي الثاني، والذي يمتد لأكثر من 30 كيلومتراً. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى التي تم ترسيبها في المملكة خلال هذا الربع عقداً بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي تم إسناد

المائة على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 6.1 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وكانت هناك بعض المشاريع البارزة التي تمت ترسية أعمالها خلال الربع الثاني من العام 2024 في السعودية، والتي كان من أبرزها مشروع بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لبناء 50 كيلومتر من

من العام 2024 مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. من جهة أخرى، تراجعت أنشطة إسناد المشاريع ضمن قطاع الإنشاءات بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 5.0 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت المشاريع المسندة ضمن قطاع النقل ارتفاعاً بنسبة 7.5 في

إسناد المشاريع في المملكة على أساس سنوي بصفة رئيسية إلى القفزة الهائلة التي شهدتها مشاريع قطاع الغاز التي ارتفعت قيمتها من 10 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023 إلى 8.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الطاقة على أساس سنوي لتصل إلى 8.5 مليار دولار أمريكي في الربع

على التوالي. وصلت السعودية سياستها المتمثلة في تسريع وتيرة ترسية المشاريع والتحرك بقوة على كافة الجبهات لتطوير المشاريع، حيث أظهرت التقارير الأخيرة ارتفاع كلا من قيمة وعدد العقود المسندة في المملكة. ويعزى هذا النمو إلى استمرار تطبيق المشاريع المتعلقة برؤية 2030 بالإضافة إلى استهداف أرامكو زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 60 في المائة بحلول العام 2030 مقارنة بخطط أساس الإنتاج للعام 2021 مما أدى إلى تسجيل قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الغاز في المملكة لقفزة هائلة. وأعلنت أرامكو مؤخراً أنها ستمنح عقوداً بقيمة 25 مليار دولار أمريكي في قطاع الغاز في إطار برامجها الكبرى لزيادة الإنتاج. وقامت السعودية بإسناد عقوداً بقيمة 30.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2024 بنمو بلغت نسبته 9 في المائة على أساس سنوي، وبما يمثل نحو 60 في المائة من القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وتعزى زيادة وتيرة

انعدام الأمن الإقليمي واستمرار إنفست الشركة الرائدة في إدارة الأصول والثروات وخدمات الصيرفة المالية واقع وسوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أشار إلى تراجع إسناد المشاريع في الدول الخليجية على خلفية ركود سوقي قطر والإمارات بصفة خاصة. تراجعت القيمة الإجمالية لإسناد المشاريع في الدول الخليجية خلال هذا الربع فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع غير المسبوق الذي شهدته أنشطة ترسية المشاريع في قطر إلى جانب الانخفاض الحاد في عدد المشاريع المسندة في الإمارات. إذ انخفض إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الدول الخليجية بنسبة 19.7 في المائة ليصل إلى 51.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 64.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. ووزعت قيمة العقود المسندة في الدول الخليجي بالتساوي خلال الربع الثاني من العام 2024، إذ سجلت ثلاث من أصل ست دول خليجية نمواً على أساس سنوي في قيمة المشاريع التي تمت ترسيبها، بينما شهدت الأسواق الثلاثة المتبقية انخفاضاً على أساس سنوي خلال هذا الربع. وعلى الرغم من استمرار انخفاض إنتاج النفط والتوقعات بتباطؤ النشاط الاقتصادي، ارتفع إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 9.9 في المائة ليصل إلى 30.6 مليار دولار أمريكي مقابل 27.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وكان تسريع وتيرة إسناد الحزم المختلفة لمشروع نيوم في ظل حرص المملكة على تنفيذ رؤية 2030 خلال الإطار الزمني المحدد ذلك من أبرز المحركات الرئيسية لنمو نشاط سوق المشاريع في المملكة خلال هذا الربع. وقام صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي، بمراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مشيراً إلى

على التوالي.

السعودية



1
قيمة عقود الغاز في الخليج نمت 17.3% بواقع 14 مليار دولار

54% نصيب السعودية من مشاريع المنطقة بقيمة 1,87 تريليون دولار



تنفيذ أعماله لشركة سيمنس للطاقة لتوريد وصيانة توربينات الغاز والبخار في طيبة 2 والقصيم 2 للإنتاج المستقل. وبالنسبة لأبرز العقود المسندة ضمن مشروعات جيغا في المملكة خلال النصف الأول من العام، شملت الحزمة الأولى (1B) ميناء أوكساجون بقيمة مليار دولار أمريكي. ويتضمن المشروع تنفيذ أعمال البنية التحتية للتصميم والبناء بما في ذلك تطوير رصيف مرن للمحطة رقم 1 للميناء في تطوير مدينة أوكساجون الصناعية.

الإمارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تم إسنادها في الإمارات بنسبة 23.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 16.3 مليار دولار أمريكي مقابل 21.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وعلى الرغم من انخفاض قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، إلا أن الإمارات نجحت في الحفاظ على مكانتها كثاني أكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية. واستحوذت الإمارات على ما نسبته 31.6 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في منطقة الدول الخليجية في الربع الثاني من العام 2024.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، كان التراجع السنوي لقيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع

الكويت

البناء والتشييد خلال الربع الثاني من العام 2024 من أبرز العوامل الرئيسية التي أثرت على إجمالي قيمة العقود المسندة في الإمارات. إذ انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة ضمن قطاع البناء والتشييد بنسبة 62.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي هذا السياق، مثل قطاع البناء والتشييد 47.1 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الربع الثاني من العام 2023، إلا أنه تراجع إلى نسبة 26.6 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الإمارات في الربع الثاني من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، لم يشهد قطاع الكيماويات ترسية أية عقود خلال الربع الثاني من العام 2024، في حين شهد القطاع إسناد عدد من المشاريع بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. وبصفة عامة، اتجه النمو السنوي للعقود المسندة على مستوى مختلف القطاعات نحو التراجع، إذ سجلت 6 من أصل 8 قطاعات انخفاضاً على أساس سنوي خلال هذا الربع، في حين سجل القطاعان المتبقيان نمواً. وقفزت القيمة الإجمالية للعقود المسندة ضمن قطاع الغاز الإماراتي بأكثر من 6.5 ضعف على أساس سنوي خلال الربع الثاني من

الأوسط وشمال أفريقيا باستحواذها على نسبة 51.6 في المائة (737.2 مليون دولار أمريكي) من تلك المشاريع، تليها الإمارات التي شكلت نحو 20.4 في المائة (291.4 مليون دولار أمريكي). وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها في الكويت 112.4 مليار دولار أمريكي كما في شهر يوليو 2024، أي ما نسبته 7.9 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المستقبلية في الدول الخليجية.

ومن حيث التمثيل القطاعي، استحوذ قطاع البناء والتشييد على النصيب الأكبر، بنسبة 29.8 في المائة أو ما يعادل 426.4 مليار دولار أمريكي، من المشاريع المستقبلية المزمع تنفيذها في الدول الخليجية، يليه قطاع النقل الذي استحوذ على 20.8 في المائة أو ما يعادل نحو 297.9 مليار دولار أمريكي.

ومن المتوقع أن تلعب مشاريع النفط والغاز المستقبلية دوراً جوهرياً في قيمة العقود المستقبلية المسندة في الدول الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقاً لملحة ميد، هناك حالياً أكثر من 408 مليار دولار أمريكي من مشاريع النفط والغاز المخطط لتنفيذها والمسندة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تستحوذ السعودية على نحو 19 في المائة (77 مليار دولار أمريكي) من قيمة تلك المشاريع، تليها الإمارات بنسبة 16.5 في المائة (67.4 مليار دولار أمريكي) وقطر بنسبة 8.7 في المائة (35.3 مليار دولار أمريكي). واستحوذت الإمارات على اثنين من أكبر عشرة مشاريع نفط وغاز مستقبلية من حيث القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما تحديداً مشروع تطوير حقل زاكوم العلوي بقيمة 16 مليار دولار أمريكي وتطوير حقل زاكوم العلوي: مشروع توسعة حقل زاكوم العلوي UZ1000 بقيمة 6.6 مليار دولار أمريكي.

التجاري الرئيسي في الكويت بناء مباني إعادة التأهيل والخدمات الداعمة بالإضافة إلى تطوير المداخل الرئيسية الذكية ومحطة لخدمة المواشي والثروة الحيوانية، ضمن أمور أخرى.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

وفقاً لملحة ميد، فإنه كما في 2 يوليو 2024، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المخطط تنفيذها وتلك قيد التنفيذ في الدول الخليجية 3.5 تريليون دولار أمريكي. واستحوذت السعودية على نصيب الأسد من المشاريع الخليجية قيد التنفيذ والمستقبلية (54.0 في المائة أو ما يعادل 1.87 تريليون دولار أمريكي) تليها الإمارات بنحو 856.9 مليار دولار أمريكي وعمان بمشاريع قيد التنفيذ أو مستقبلية تقدر بنحو 245.5 مليار دولار أمريكي. إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للمشاريع المستقبلية فقط باستثناء العقود قيد التنفيذ. إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع الخليجية قيد الإعداد (المشاريع المستقبلية) 1.43 تريليون دولار أمريكي كما في يوليو 2024.

وكما كان متوقعاً، احتلت السعودية مركز الصدارة من حيث تصدرها للمشاريع قيد الإعداد في منطقة الشرق

طرق وأرصعة وتركيب إنارة الشوارع تقوم به شركة وفرة العقارية من خلال الشركة الطبية الكويتية ومن المتوقع أن يستغرق استكمال أعمال المشروع عامين. ومن المتوقع أن ينمو قطاع البناء والتشييد في الكويت بنسبة 6.6 في المائة في العام 2024 وفقاً

لتقرير صادر عن شركة جولبل داتا «GlobalData» بدعم من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وقطاع الطاقة. كما يتوقع أن يستمر نمو القطاع على خلفية استفادته من الاستثمارات الناتجة عن تنفيذ خطة التنمية الوطنية «كويت جديدة 2035»، والتي تخطط الحكومة من خلالها

استثمار أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي توجهاً نحو تطوير وبناء العديد من المشاريع الرياضية بنحو 856.9 مليار دولار أمريكي. كما قفزت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطاع النقل خلال الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 235 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 902 مليون دولار أمريكي مقابل 269 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2023. وكان أكبر عقد نقل تم إسناده خلال الربع الثاني من العام 2024 هو مشروع توسعة ميناء الشويخ الذي تبلغ تكلفته 714 مليون دولار أمريكي. ويشمل مشروع توسيع الميناء

مقابل 123 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023. واستفاد قطاع البناء والتشييد، الذي يمثل 39.2 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الدولة خلال هذا الربع، من الزيادة الكبيرة في الزخم الحكومي لتعزيز البنية التحتية.

وضمن العقود الرئيسية التي تم إسنادها على مستوى قطاع البناء والتشييد خلال هذا الربع مشروع تطوير البنية التحتية لمدينة الكويت الطبية بتكلفة إجمالية قدرها 343 مليون دولار أمريكي والذي تم إسناده إلى المقاول المحلي شركة المجموعة المشتركة للمقاولات الكويتية. ويتضمن العقد تطوير وبناء

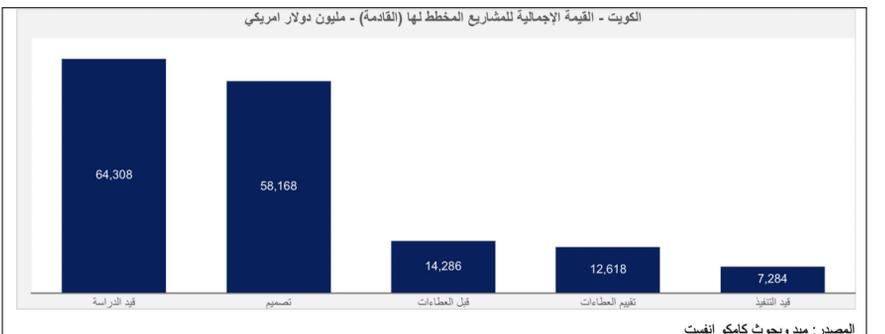
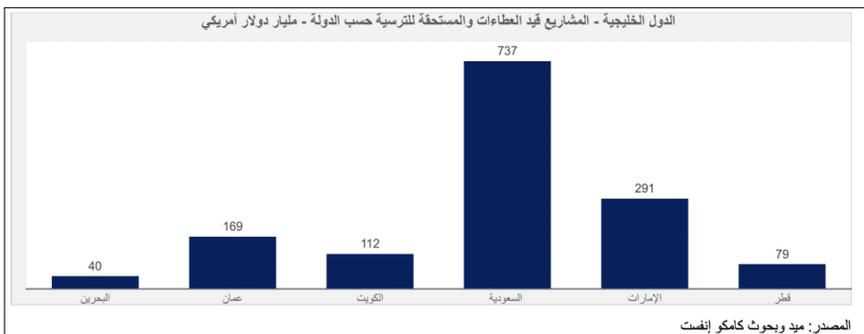
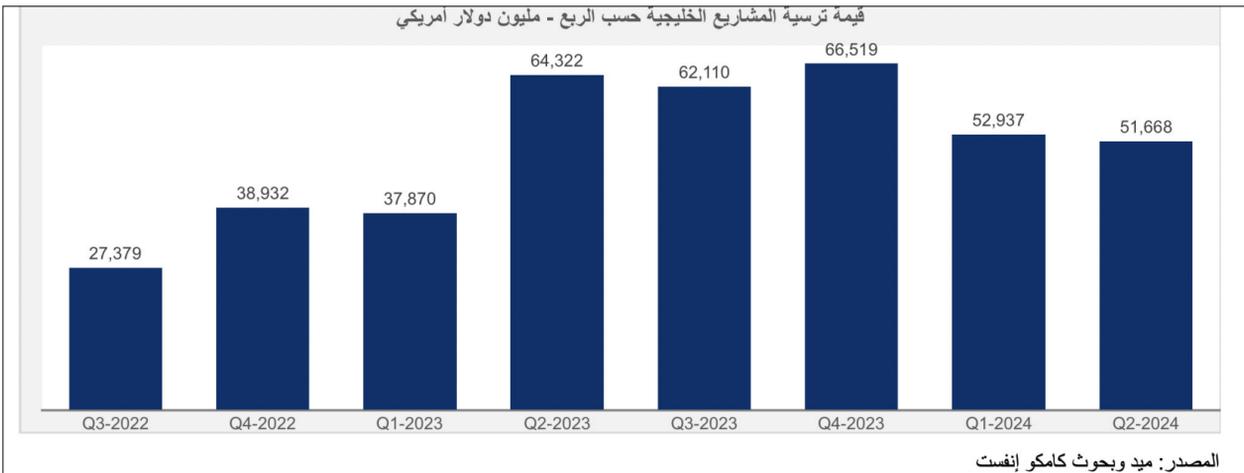
الكويت طرح مناقصة لمشروع كبير للتنقيب عن النفط بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي في إطار مساعيها للوصول بمعدل الانتاج إلى المستوى المستهدف البالغ 3.2 مليون برميل من النفط يومياً مقارنة بالطاقة الإنتاجية الحالية التي تبلغ 2.9 مليون برميل يومياً.

ويعزى النمو القوي لإسناد عقود المشاريع في الكويت في المقام الأول إلى القفزة التي شهدتها وتيرة إسناد المشاريع ضمن قطاعي البناء والنقل. إذ قفزت القيمة الإجمالية لإسناد المشاريع في قطاع البناء والتشييد بنحو ثمانية أضعاف على أساس سنوي لتصل إلى 951 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024

وكانت وتيرة إسناد المشاريع التنموية في الكويت مخيبة للآمال خلال الربعين السابقين، إلا أنها شهدت نمواً في الربع الثاني من العام 2024 بزيادة بلغت نسبتها 33 في المائة على أساس سنوي بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024، مسجلة بذلك ثاني أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ العام 2020. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه هي المرة الثالثة فقط خلال أكثر من 4 أعوام التي يتجاوز خلالها إجمالي قيمة العقود المسندة في الكويت على أساس ربع سنوي 2 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستمر نمو ترسية المشاريع في الكويت على المدى القريب حيث تستعد شركة نفط

2

3.3 مليار دولار قيمة مشروع ستطرحه نفط الكويت للتنقيب عن النفط



«الأحكام العامة لمواجهة الجريمة في القانون الجنائي»

بقلم: الدكتور - جلال سعد عثمان - مستشار قانوني

Dr.galalsaleh59@gmail.com



المعنوي طابعاً خاصاً يتناسب والطبيعة الاقتصادية أم أن المقصود به هو كل كيان له شخصية معنوية أياً كانت؟ (3) وما مدى صعوبة التحقق من أسباب امتناع مسؤولية الشخص المعنوي؟

تفصيل ذلك وتأصيله

1 - المقصود بالشخص المعنوي.

يمكن تعريف الشخص المعنوي بأنه شخص اعتباري له إرادة مستقلة جماعية منبثقة من تلاقح إرادات الأفراد المكونين له، ومتميزة عن إرادة كل عضو من أعضائه. وبصدد جريمة غسل الأموال، فإن للشخص المعنوي دوراً بارزاً باعتباره - في الغالب - الكيان الذي يسعى نحو ترميم حقيقة الأموال الناتجة من الجرائم وذلك عن طريق أشكاله المختلفة كالشركات والمؤسسات التي تملك القدرة الفنية والمادية على ذلك. ولذلك حرصت التشريعات المختلفة على النص صراحة على انعقاد مسؤولية الشخص المعنوي في هذه الجريمة.

ولنا أن نطرح هنا تساؤلاً محدداً: هل من اللازم أن يتخذ الشخص المعنوي طابعاً خاصاً يتناسب والطبيعة الاقتصادية للجريمة أم أن المقصود به هو كل كيان له شخصية معنوية أياً كانت؟ لا شك أن ورود لفظ الشخص المعنوي بصورة عامة يقتضى عدم تقييده في حدود معينة، فكل مؤسسة أو شركة من شأنها أن تكون فاعلاً أصلياً في جريمة غسل الأموال، سواء كانت مؤسسة مالية تقليدية تقوم عادة بمزاولة النشاط المالي للدولة كالمصارف التجارية ومؤسسات الادخار والإقراض والمصارف التي تخضع لإشراف البنك المركزي للدولة أم كانت مؤسسة مالية غير تقليدية تقدم خدمات مشابهة لخدمات المصارف كمكاتب الصيرفة والسمسرة (البورصة)، أم كانت مؤسسة أو شركة من شأنها أن تكون محلاً خصباً لتداول النقود كالمطاعم والملاهي وغيرها.

ومن ثم فإن انعقاد مسؤولية تلك المؤسسات يقتضى أمرين:

الأول: عدم مسؤولية الأشخاص الطبيعيين نظراً لتوافر إرادتهم المنفردة إلى جانب إرادة الشخص المعنوي الجماعية.

والثاني: إثبات ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي من ناحية، وبواسطة ممثليه من ناحية أخرى. تأتي بعد ذلك إلى السؤال الأخير الذي طرحناه

مباشرة أو بإغلاق مكاتبه التي استخدمت في ارتكاب الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة أو يقدم إيضاحاً كافياً عن العملة أو الأدوات القابلة للتداول لصالح حاملها، أو يخفي عن عمد أو إهمال جسيم وقائع ينبغي الإفصاح عنها، وإذا كان مرتكب المخالفة شخصاً اعتبارياً يُعاقب بغرامة لا تقل عن قيمة الأموال محل الجريمة ولا تجاوز ضعفها).

يتبين من هذا النص أن المسؤولين عن هذه الجريمة أو الفاعلين لها من الممكن أن يكونا اثنين، الشخص الطبيعي والشخص المعنوي..

تفصيل ذلك وتأصيله:

أولاً: مسؤولية الشخص الطبيعي

بين المشرع الكويتي أن أول من يسأل عن هذه الجريمة هو الشخص الطبيعي من أفراد المجتمع، وهو المسئول التنفيذي في نطاق المسؤولية الجزائية، إذ أنه هو المخاطب الرئيسي بقواعد قانون الجزاء، والخطاب التشريعي موجه إليه في الأصل، فيسأل سواء كان موظفاً في هذه المؤسسات المالية على النحو الوارد في قانون غسل الأموال، أو كان من ضمن غيرهم من أفراد المجتمع الذي يحاولون إضفاء صفة المشروعية على أموال متحصلة من جرائم تم ارتكابها عن طريق الوسائل المشار إليها في نص المادة الثانية من هذا القانون، أو صور المساهمة الجنائية المشار إليها بالقانون، فلا يعد هذا القانون قانوناً خاصاً لأصحاب وظيفة معينة كقانون مكافحة الوزراء الذي يتطلب صفة خاصة في مرتكب الجريمة أو المتهم، ككونه قد شغل منصب وزير أو قانون الأعمال الطبية الذي لا ينطبق إلا على من يصدق عليهم العمل أو القيام بعمل طبي.

وصفوة القول

إن هذا القانون يثير مسؤولية كل من يقوم بفعل يعد من ضمن الأفعال الداخلة في نطاق صور المساهمة في جريمة غسل الأموال سواء كان من العاملين في المؤسسات المالية - أو غيرهم من أفراد المجتمع.

ثانياً: المسؤولية القانونية للشخص المعنوي: وهذه المسؤولية من شأنها أن تثير عدة تساؤلات منها:

(1) ما المقصود بالشخص المعنوي الذي تثبت له الشخصية القانونية من غير الإنسان؟

(2) وهل من اللازم أن يتخذ الشخص

التي لا تعد من ضمن الجرائم الإيجابية أو ضمن الجرائم السلبية، إنما هي فئة ثالثة لا بد من أن تتوافر فيها شروط معينة تميزها عن الجرائم السلبية، حيث إنه - وفي نطاق هذه الجرائم الواقعة بالترك. لا بد من تحقق النتيجة، لا مجرد تحقق الامتناع، ولا بد من وجود التزام قانوني ملعن عنه من خلال قاعدة جزائية.

إلا أن المشرع الكويتي قد قرر من خلال المادة 12 من القانون رقم 106 لسنة 2013 على ضرورة الإبلاغ عن أي معاملة مشبوهة اتصل علمه بها.

وهذه المادة ألزمت المؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة بإخطار الوحدة دون تأخير بأي معاملة أو أي محاولة لإجراء معاملة بصرف النظر عن قيمتها، إذا اشتبهت أو توافرت دلائل كافية للاشتباه في أن تلك المعاملات تجري بأموال متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب

استثناءات:

وقد استثنت المادة سائلة الذكر المحامون وغيرهم من أصحاب المهنة القانونية، والمحاسبون المستقلون بالإخطار عن معاملة وفقاً للفقرة السابقة إذا كان قد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك المعاملات في الظروف التي يخضعون فيها للسرية المهنية.

ثانياً: نطاق المسؤولية القانونية عن جريمة غسل الأموال.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا في هذا الصدد هو: من هو المسئول قانوناً عن الجرائم الواردة في القانون رقم 106 لسنة 2013 الكويتي المتعلق بجرائم غسل الأموال؟

إن الناظر لنص المادة (32) من القانون الجديد سالف الذكر يجد أنه قد بين نطاق هذه المسؤولية الجزائية.

حيث قرر أنه:

(مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي يعاقب أي شخص اعتباري يرتكب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تتجاوز مليون دينار أو ما يعادل قيمة إجمالي قيمة الأموال محل الجريمة، أيهما أعلى.

ويجوز معاقبة الشخص الاعتباري بمنعه بصفة دائمة أو مؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات من القيام بأنشطة تجارية معينة بصورة مباشرة أو غير

وهذه الأحكام سوف نعالجها من خلال العناصر الآتية: -

(1) السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال في ظل التشريع الكويتي.

(2) نطاق المسؤولية القانونية عن جريمة غسل الأموال.

(3) المسؤولية القانونية للشخص المعنوي.

تفصيل ذلك وتأصيله

أولاً: السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال.

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم الإيجابية التي تتطلب التدخل من قبل الفاعل، وذلك باتخاذ موقف مجرم على خلاف ما يقرره القانون.

ومعنى جريمة إيجابية أي أنها تتطلب البذل، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تنصور ارتكاب جريمة غسل الأموال عن طريق موقف سلبي من قبل الفاعل، أي أنه لا يصدق عليها وصف الجريمة السلبية، بمعنى أن هذه الجريمة لا يمكن أن تنصور إلا في صورة إيجابية، والسلوك السلبي عبارة عن أمر أو خطاب موجه للأفراد من قبل المشرع الجزائي للقيام بعمل، ويقرر عقوبة نظير عدم القيام به، مثال ذلك: نص المادة (166) من قانون الجزاء الكويتي التي تقر بأن >> كل شخص يلزمه القانون برعاية شخص آخر عاجز عن أن يحصل لنفسه على ضرورات الحياة بسبب سنة أو مرضه أو اختلال عقله أو تقييد حريته، سواء نشأ الالتزام عن نص القانون مباشرة أو عن عقد أو فعل مشروع أو غير مشروع، فامتنع عمداً عن القيام بالتزامه، وأقضى ذلك إلى وفاة الجاني عليه أو إلى إصابته بأذى، يعاقب حسب قصد الجاني وجسامة الإصابات، بالعقوبات المنصوص عليها.

ولكن هذا الكلام لا يمكن أن يؤخذ على إطلاقه لأنه من الممكن من الناحية القانونية أن تنصور وقوع جريمة غسل الأموال عن طريق اتخاذ سلوك سلبي وذلك بعدم القيام بالتبليغ الذي تطلب المشرع القيام به، كنوع من الالتزام الملقي على عاتق العديد من الأشخاص المشار إليهم عن طريق المادة (3) أو من ترك أمرهم إلى قرار يصدر بشأنهم من قبل وزير المالية.

كذلك لا تتحقق هذه الجريمة عن طريق الترك التي يأخذ بها المشرع الكويتي، حيث إن هذه الجرائم تتطلب شروطاً خاصة لإقرارها أو القبول بها ضمن نطاق التشريع الجزائي، وهذا ما انتهجه المشرع الكويتي، إذ أن جرائم الامتناع

سلفاً وهو - ما مدى صعوبة التحقق من أسباب امتناع مسؤولية الشخص المعنوي؟

يقول الدكتور سليمان عبد المنعم: «تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم المركبة، تلك الجرائم التي تتميز بالصعوبة والتعقيد إزاء مسألة إثبات الركن المعنوي اللازم لقيامها خصوصاً فيما لو كان فاعلها شخصاً معنوياً مما يقودنا للقول بأن امتناع مسؤولية المؤسسة الفرع بسبب سلب إرادتها يستوجب التحقق من توافر مبدأ حسن نيتها، وذلك بتقديمها للأسباب الجدية والسائغة والدالة على اعتقاد مشروعية فعلها وعدم قدرتها على مخالفة التعليمات والأوامر الصادرة لها «أه».

بيد أن المؤسسة الفرع لا تستطيع الاحتجاج بسلب إرادتها مجرد أنها ملتزمة بتنفيذ ما توجه لها المؤسسة الأم، نظراً لأن مسؤولية المؤسسة التابعة مستقلة عن مسؤولية المؤسسة المتبوعة.

ويستفاد من نص المادة 32 من القانون الجديد سالف الذكر ومما تقدم جميعه الآتي:

أن قيام مسؤولية الشخص المعنوي لا تعفي بالضرورة من قيام مسؤولية الشخص الطبيعي.

وهذه مستفادة من قول المشرع (مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي يعاقب أي شخص اعتباري... إلخ).

انحصار العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي في العقوبات الواردة في نص المادة 32 من قانون غسل الأموال الكويتي حيث تتناسب مع طبيعة الشخص المعنوي.

وفي المقال القادم سنتحدث بشيء من التفصيل عن المسئول جنائياً عن جرائم غسل الأموال في ظل التشريع المصري، وارتكاب الشخص الطبيعي للجريمة وكذا الشخص المعنوي وتقرير المسؤولية الجنائية الخاصة به. وماذا لو ارتكب الشخص الطبيعي الجريمة لحساب شخص معنوي؟

هيئة أسواق المال تترأس فريق العمل القانوني لاتحاد هيئات أسواق المال العربية

المالية العربية.

وعقد الدورات التدريبية التي من شأنها الارتقاء بمستويات العاملين بهيئات الأوراق المالية في الدول العربية أو المستثمرين بهذه الأسواق بشكل عام.

ويضم الاتحاد في عضويته أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين وأعضاء مراقبين لكل منهم حقوق وفقاً لأحكام المادة السادسة من النظام الأساسي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والجدير بالذكر أن الاتحاد قد أصبح عضواً منتسباً لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأي إس كيو)، مما يعزز من مكانته ودوره العربي والإقليمي والدولي بما يعود بالفائدة على أسواق رأس المال العربية.



التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، وكذلك العمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، كما يهدف الاتحاد إلى تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار في أسواق الأوراق

عام 2007 كمؤسسة غير ربحية بقرار مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لأن مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويضم الاتحاد في عضويته هيئات الأوراق المالية والجهات الرقابية على أسواق المال في الدول العربية، ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى

لاتحاد منذ بداية تأسيسها حيث انضمت في 20 ديسمبر 2010، وحرصت منذ ذلك الوقت على المشاركة الفاعلة وعضوية الفرق المكلفة بتنفيذ أهداف ومبادرات الخطة الاستراتيجية للاتحاد، ومنها فريق العمل القانوني منذ تشكيله في 2022/7/13. الجدير بالذكر أن الاتحاد تأسس

أعلنت هيئة أسواق المال عن تزكيته لرئاسة فريق العمل القانوني لاتحاد هيئات أسواق المال العربية ممثلة بقطاع الشؤون القانونية والذي تقرر ضمن اجتماع الفريق المنعقد يوم الخميس الموافق 2024/07/04، حيث تأتي هذه التزكية وفق مقترح الأمين العام والتصويت بالإجماع من الأعضاء، وذلك خلفاً لهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة دولة المقر، وتتقدم الهيئة بدورها بجزيل الشكر والتقدير على تزكيته لهذا المنصب، مؤكدة على التزامها بمسؤولياتها تجاه المهام الموكلة للفريق.

وتجدر الإشارة ان هيئة أسواق المال قد حرصت على الانضمام

«الوطني» يدعم تدريب الشباب على الزراعة المستدامة في البرتغال بالتعاون مع لويك



عزز بنك الكويت الوطني التزامه بتنمية المجتمع من خلال دعمه المستمر لبرامج مؤسسة لويك، ولاسيما في تركيزها على برامج الاستدامة ومنها برنامج التدريب على الزراعة المستدامة في البرتغال. وتعكس هذه الشراكة الاستراتيجية بين البنك ولويك التي تهدف إلى تعزيز تمكين الشباب ورفع الوعي لديهم بالمسؤولية تجاه الاستدامة البيئية.

وفور برنامج التدريب على الزراعة المستدامة، الذي أقيم في البرتغال، فهماً شاملاً لمبادئ وممارسات الزراعة المستدامة من خلال استخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث يزود المشاركين بالمهارات اللازمة لتصميم نظم بيئية مستدامة تدعم التنوع البيولوجي وتعزز الصحة البيئية.

وقد استمر البرنامج لمدة 7 أيام، من 24 يونيو إلى 2 يوليو، بمشاركة 10 متدرباً تخلله ورش عمل استكشفتها من خلالها مفاهيم الزراعة المستدامة الأساسية مثل المراقبة ومبادئ التصميم وصحة التربة وإدارة المياه وتنوع النباتات. واختتم البرنامج بيوم من الاستكشاف الثقافي والمشاهدة، مما زاد من تجربة التعلم لدى المشاركين.

ويأتي دعم بنك الكويت الوطني لبرنامج التدريب على الزراعة المستدامة منسجماً مع التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة ضمن



أبحرت إلى منطقة «الحالة» بالتعاون مع المركز العلمي لتوعية مُرتادي البحر

«زين» عزّزت الوعي بأهمية حماية البيئة البحرية



«زين شاركت مرتادي البحر الأجواء الصيفية»

الكويت للتقدم العلمي، هذا بالإضافة إلى شراكاتها الاستراتيجية مع الجهات التطوعية مثل فريق الغوص الكويتي، الذي قامت بإهدائه قارباً جديداً مُجهزاً بكامل المعدات والأدوات لتنفيذ العمليات والمهام البحرية، حيث أسهمت هذه الشراكة برفع آلاف الأطنان من المخلفات الضارة، وحماية الآلاف من الكائنات البحرية.

والترشيد وإعادة التدوير وغيرها من الممارسات المستدامة التي تسهم في الحد من آثار تغير المناخ وحماية البيئة البرية والبحرية. وتستمر زين بدعم مختلف الجهود لحماية البيئة عبر تعاونها مع المؤسسات والجهات التي تشاركها الرسالة ذاتها، ومنها المركز العلمي - أحد مراكز مؤسسة

والمثلجات للتخفيف من أجواء الطقس الحارة. وتنتظر زين إلى القضية البيئية بعين الأهمية لما لها من أثر كبير على حياة الجميع، حيث تسعى رسالة الشركة الاجتماعية إلى تعزيز الوعي البيئي وتعزيز الإدراك بأهمية دور كل فرد في حماية البيئة، وتقليل الاستهلاك، وتطبيق

وتشهد منطقة «الحالة» البحرية ظاهرة بيئية فريدة تتمثل بظهور كتلة رملية أشبه بالجزيرة الصغيرة أثناء وقت الجزر، وتنغمر تحت الماء أثناء وقت المد، وهي من المناطق البحرية التي يقبل عليها مرتادي البحر في الكويت، وانتهزت زين هذه الفرصة لمشاركتهم أجواء موسم الصيف من خلال التفاعل معهم، وتقديم الهدايا

خلال الفعالية، قام فريق زين والمركز العلمي بالتفاعل مع مُرتادي البحر وأصحاب اليخوت والقوارب وتذكيرهم بأهمية حماية البيئة البحرية، والحفاظ عليها من المخلفات، وبالأخص حول المناطق التي تحتوي على الشعاب المرجانية، وذلك لترسيخ الوعي بأهداف الاستدامة وأثرها بتقليل آثار تغير المناخ.

في مبادرة توعوية فريدة من نوعها بالتعاون مع المركز العلمي، أبحرت زين إلى منطقة «الحالة» البحرية الواقعة في جنوب البلاد لتشارك من خلالها الأجواء الصيفية الجميلة مع مُرتادي البحر، حيث انتهزت الشركة هذه الفرصة للتذكير بأهمية حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وتعزيز الوعي بأهداف الاستدامة.

Ooredoo الكويت تطور ميزة الدفع الذكي Smart Pay عبر تطبيقها



**اشترك
وجدد مع
SMART PAY!**

طور عالمك

ادفع بطريقة أسهل
تفعيل الدفع الذكي

Smart Pay
دفع سريع وامن

بطاقتي
إدارة بطاقات الدفع الخاصة بك

تفاصيل العمليات
عرض تفاصيل العمليات

تواصل رائدة الابتكار، شركة Ooredoo الكويت، سعيها نحو التميز، عبر استمرارها بالعمل على ترقية وتطوير سلسلة الخدمات التي تقدمها للعملاء، وتعزيزها بحلول رقمية مبتكرة ومصممة لراحتهم، حيث قامت الشركة مؤخراً بطرح ميزة الدفع الذكي Smart Pay ضمن وظائف تطبيقها على الهواتف الذكية، لتسهيل على المستخدمين، سواءً لخطوط الدفع الأجل أو المسبق، إدارة شؤونهم المالية وتسديد المدفوعات التي تخص اشتراكاتهم المتنوعة والمتعددة في خدمات Ooredoo.

كما أضيفت ميزة الدفع الذكي ضمن خدمات تطبيق Ooredoo لتكون أداة يمكن للمستخدمين الاستفادة منها لضمان استمرار خدماتهم مع Ooredoo عن طريق إتسام المدفوعات المرتبطة بتلك الخدمات وإتمام عمليات التسديد للفواتير وتجديد الاشتراكات والبطاقات بشكل تلقائي، بما يوفر للمستخدمين راحة البال ويجنبهم متاعب المعاملات اليدوية وحصرها في أوقات استحقاقها.

وبذلك، توفر خاصية الدفع الذكي على تطبيق Ooredoo لمستخدمي الدفع الأجل ميزة التسديد التلقائي فيه وتحصيل فواتيرهم في أوقاتها، من خلال ربط بطاقتهم الائتمانية أو بطاقات الخصم المسجلة في يوم إصدار الفاتورة.

أما بالنسبة لمستخدمي الدفع المسبق، فميزة Smart Pay للدفع الإلكتروني تقوم بتجديد الباقات تلقائياً في مواعيدها، عن طريق خصم سعر الباقة من البطاقة المسجلة أيضاً، وذلك في يوم انتهاء صلاحية الباقة أو الاشتراك، بغض النظر عن الوقت من اليوم.

ومازالت تؤكد Ooredoo الكويت أن خدمة الدفع الذكي على تطبيقها هي خدمة دفع رقمي آمنة ومضمونة لجميع المستخدمين، كما أنها تدعم جميع بطاقات الائتمان والخصم من ماستر كارد وفيزا و Knet.

ولمزيد من الأمان، توفر ميزة الدفع الذكي خدمة الإشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة وكذلك البريد الإلكتروني قبل وبعد الدفعات وعمليات تجديد الباقات الناجحة، بما يضمن للعميل إبقائه على اطلاع دائم بمدفوعاته المستحقة، والأهم من ذلك، أن هذه التسهيلات تقدم دون أي رسوم إضافية.

وهكذا تمتد فوائد Smart Pay إلى ما هو أبعد من مزايا الراحة والأمان، فعن طريق إتتمام المعاملات الروتينية، يمكن للمستخدمين تجنب العديد من المتاعب والمشاكل الناتجة عن عدم تذكر تواريخ الاستحقاق وحصر الاشتراكات، وأيضاً عن الالتزام بالمدفوعات يدوياً.

كما تقلل Smart Pay من مخاطر انقطاع الخدمات، وتعزز الانضباط المالي من خلال ضمان الدفعات والتجديدات في أوقاتها، مما يزيد من رضا العملاء، وعلاوة على ذلك، توفر العملية المبسطة الوقت للمستخدمين، مما يسمح لهم بالتركيز على المهام الأكثر أهمية والاستمتاع بتجربة رقمية سلسة.

تعتبر خدمة Smart Pay خطوة بالغة الأهمية في رحلة Ooredoo نحو التحول الرقمي، فمن خلال اتمام المعاملات المالية الروتينية لخدماتها، تضمن الشركة تحسين تجربة المستخدم، مرسخة مكانتها كشركة رائدة في التمكين الرقمي في قطاع الاتصالات، وهو ما يحقق لها رؤيتها المؤسسية في تشكيل مستقبل رقمي متطور لصناعة الاتصالات.

وجدير بالذكر أن ميزة الدفع الذكي متاحة لجميع العملاء من الأفراد والشركات. إذ يمكن للمستخدمين التسجيل بسهولة في Smart Pay عن طريق اختيار رقم أو أكثر من الأرقام المسجلة باستخدام بطاقتهم الائتمانية أو بطاقات الخصم، ولمزيد من المعلومات حول Smart Pay، يمكن زيارة موقع Ooredoo الكويت. وختاماً، تواصل Ooredoo الكويت التأكيد على موقعها الريادي بين قادة هذه الصناعة، بتقديم خدمات اتصالات متكاملة مبتكرة وموثوقة، ومن خلال تسليط الضوء على ميزة الدفع الذكي، تستمر Ooredoo في إبراز جهودها المبدولة كجزء من التزامها بدفع التحول الرقمي، وتعزيز دورها كمسغل اتصالات يقدم حلول رقمية سلسة وآمنة ومريحة.

كجزء من دعمه المستمر للحملة التوعوية المالية لنكن على دراية

KIB يحذر من أنواع جديدة لعمليات الاحتيال الإلكتروني عبر المنصات الرقمية



مثل الإعجاب ببعض الصور وكتابة بعض التعليقات مقابل مبالغ مالية ومكافآت قيمتها 3 أو 4 دنانير كويتية، ثم يطلبون منه مشاركة روابط دفع بقيمة تصل إلى 150 ديناراً كويتياً من حسابه الشخصي للحصول على مكافأة تتراوح بين 10 و20 ديناراً كويتياً، ليتم استخدامها في عمليات التحصيل المالي الاحتياطية، كما قد يطلب المحتالون من العميل شراء العملات المشفرة غير القانونية مثل KuCoin و Binance مقابل نسبة ربح تصل إلى 95% وتحويل العملة المشفرة إليهم مقابل الاحتفاظ بنسبة بين 5 و10% من العملة، وهو ما يؤدي إلى مساءلة العميل قانونياً.

وتجدر الإشارة إلى أن KIB لا يألو جهداً في المبادرة إلى توعية العملاء وأفراد المجتمع بأهمية الحفاظ على أمانهم المالي، والحرص على عدم الكشف عن أي بيانات مصرفية أو شخصية سرية، وذلك من خلال نشر المحتوى التوعوي على جميع صفحاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في الفعاليات والأنشطة ذات الصلة، ومواكبة حملات التوعية المالية وفي مقدمتها لنكن على دراية، وهذه الجهود تعكس التزام البنك باستراتيجيته الشاملة للمسؤولية الاجتماعية والتي ترتبط مباشرة بشعاره المؤسسي، بنك للحياة.



محمد الصراف

في الفترة الماضية، وهذا ما دفعنا إلى العمل على نشر مواد ومحتوى توعوي خاص يتضمن سلسلة من النصائح للعملاء لحمايتهم من الوقوع ضحايا لمثل تلك الاحتيالات، وتحديداً عبر وسائل التواصل الرقمية التي يزداد استخدامها يوماً بعد يوم.

ووجه الصراف جميع عملاء KIB إلى ضرورة تجاهل الأشخاص المجهولين ممن يعرضون أموالاً مقابل مشاركة روابط الدفع الشخصية معهم، مشيراً إلى أن الشكل الأول

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن رصد موجة مستجدة من عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني، تعتمد على عدد من منصات التواصل الرقمي وتستهدف كافة فئات المستخدمين، وجرّد تحذير عملائه من الوقوع ضحية مثل تلك العمليات التي تعرّض أمن بياناتهم المالية والشخصية للسرقة. وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام البنك بدعمه المستمر لحملة التوعية المالية لنكن على دراية، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، وجزء من برنامجه التوعويّ الشامل والقائم على نشر الثقافة الماليّة والمصرفيّة بين كافة شرائح المجتمع.

وبهذه المناسبة، قال مساعد مدير وحدة مكافحة الاحتيال في البنك، محمد الصراف: «نحن في KIB مستمرّون في الكشف عن أنواع الاحتيالات المالية المختلفة والأخذة في الازدياد والتنوع، وتوعية عملائنا وأفراد مجتمعنا بمخاطرها وضرورة تجنّبها وكيفية التصدي لها». وأضاف: «على مدار العام نرصد العديد من أشكال الاحتيال التي يتعمّد أصحابها ابتكار طرق جديدة من أجل الوصول إلى البيانات المالية والشخصية للأفراد، العملاء وغير العملاء، وسرقة أموالهم بأساليب مشبوهة وغير مصرّح بها. وقد تم الكشف عن اثنين من الأساليب الجديدة

شراكة بين الأهلي الكويتي و Network International لتعزيز تجربة التجارة الإلكترونية

• جهير معرفي: نساعد التجار على الاستفادة من حلول التجارة الرقمية وتقديم تجربة دفع سلسلة لعملائهم



جانب من توقيع الاتفاقية



جهير معرفي

نتورك إنترناشيونال

تعد نتورك إنترناشيونال أكبر وأبرز شركة للمدفوعات الرقمية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويتمثل هدفها الرئيسي في مساعدة الشركات وتعزيز الاقتصادات من خلال تبسيط عمليات الدفع والتجارة. وتتواجد الشركة في أكثر من 50 دولة، وتوفر خدمات للجهات الحكومية والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية والتجار والشركات الحكومية. وتضم نتورك إنترناشيونال فريق عمل يزيد على 2000 خبير في مجال المدفوعات الرقمية متواجدين في هذه الأسواق، ولديها قاعدة عملاء تزيد على 200 مؤسسة مالية وأكثر من 120,000 تاجر.

كذلك عملاء الأفراد من خلال فروع المتواجدة في دبي وأبو ظبي ومركز دبي المالي العالمي DIFC. ويعد البنك الأهلي الكويتي من أبرز الداعمين لحملة «لنكن على دراية» التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بحيث يهدف من خلال مبادراته المختلفة إلى تعزيز الثقافة والشمول المالي لدى جميع أفراد المجتمع وتعريفهم على حقوقهم واجباتهم لدى التعامل مع البنوك والخدمات المصرفية المختلفة بما يشمل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل تجنب الاحتيال المصرفي والمالي وشروط الحصول على منتجات البنك والاستفادة من الخدمات الرقمية وغيرها.

متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لقطاع الأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم شركته التابعة ABK Capital مجموعة واسعة من الخدمات والحلول الاستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً. هذا ويوفر البنك الأهلي الكويتي - مصر جميع الخدمات المصرفية والمالية لخدمة عملائه من الشركات والأفراد من خلال فرعه الرئيسي وفرعه الثماني والأربعين المنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية. ويتواجد البنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقدم جميع الخدمات المصرفية لعملائه من الشركات الكويتية والإماراتية، ويخدم

وسنقوم معاً بتعزيز تجربة التجارة الإلكترونية للتجار ورفع مستوى رحلة الدفع للمستهلكين». وبينما يواصل البنك الأهلي الكويتي المضي قدماً مع التركيز على التحول الرقمي، فإن الشراكة مع مؤسسة نتورك إنترناشيونال تمهد الطريق لعصر جديد من تقنيات التجارة الإلكترونية المتطورة وزيادة رضا العملاء.

البنك الأهلي الكويتي

منذ تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 يواصل العمل على طرح منتجات جديدة وتطويرها، ليصبح واحداً من أهم البنوك الكويتية التي تقدم مجموعة

الرقمية لتجارنا، مما يمكنهم من تعزيز تواجدهم عبر الإنترنت وتلبية احتياجات العملاء المتطورة من خلال توفير خيارات دفع متنوعة». من جهته، قال نافنيت ديف، العضو المنتدب والرئيس المشارك لمعالجة المدفوعات في الشرق الأوسط لدى «نتورك إنترناشيونال مصر» بسعدنا بالتعاون مع البنك الأهلي الكويتي في تحقيق أهداف التحول الرقمي الخاصة به، وتعد هذه الشراكة بمثابة شهادة على رؤيتنا المشتركة لتمكين الشركات من الازدهار في العصر الرقمي، في وقت يؤكد توفير خبرات وحلول الشبكة تأثير البنك في السوق الكويتي في ضمان أفضل التجارب للتجار بكفاءة وسلاسة،

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن شراكته مع مؤسسة نتورك إنترناشيونال (Network) الرائدة في تعزيز الخدمات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يمثل علامة فارقة في تطوير حلول التجارة الرقمية لعملائه من التجار. وستستفيد البنوك الأهلي الكويتي من خبرة مؤسسة نتورك إنترناشيونال ضمن هذه الشراكة من أجل تزويد التجار بتقنيات التجارة الرقمية المتطورة، مما يمكنهم من قبول معاملات البطاقات الائتمانية على مواقعهم الإلكترونية، وتقديم روابط دفع فورية ومباشرة ومريحة للعملاء.

وستمكن هذه المبادرة التجار من عملاء البنك الأهلي الكويتي من قبول المدفوعات عبر المحافظ الرقمية مثل «أبل باي» و«سامسونغ باي» و«غوغل باي». ويمكن للتجار من خلال هذه الشراكة تحقيق التكامل في عملية قبول معاملات البطاقات الائتمانية عبر الإنترنت وتعزيز قنوات المبيعات الخاصة بهم، وزيادة رضا العملاء، في وقت يمهد هذا التعاون الطريق لتوفير تجربة دفع أكثر كفاءة وأماناً للمستهلكين، ويتيح لهم الاختيار من ضمن مجموعة واسعة من تقنيات الدفع الرقمي. وبهذه المناسبة، قالت جهير معرفي مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي «تؤكد الشراكة مع مؤسسة نتورك إنترناشيونال التزامنا بالابتكار والتميز في تقديم حلول الدفع الرقمية للتجار، وسيعزز هذا التحالف الإستراتيجي مكانتنا الرائدة على صعيد عمليات الدفع الرقمي، بحيث سيوفر حلولاً شاملة ومبتكرة لتمكين التجار وتعزيز الخدمات الرقمية الشاملة».

وتابعت معرفي «سيفتح هذا التعاون الأبواب أمام إمكانيات جديدة في التجارة



جهير معرفي متوسطة فريق عمل البنك ومؤسسة Network International

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

لنكن على دراية
LET'S BE AWARE

ضمن مشاركته في حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» يحذر من خطورة الاستجابة للروابط الإلكترونية قبل التحقق منها

و يجب على العملاء التعامل بحذر مع الروابط الإلكترونية، بمجرد الضغط على الرابط، قد يتعرض العميل لسرقة البيانات المصرفية السرية. وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص «بيتك» على تقديم النصائح الهامة للعملاء مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرقم السري للبطاقة على الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» مع أي كان وتسجيل الخروج من التطبيق وحال الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز الضحية والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة. وشدد «بيتك» على تذكير العملاء أن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبداً، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم.

حذر بيت التمويل الكويتي «بيتك» من خطورة أشكال جديدة من النصب والاحتيال الإلكتروني ظهرت أخيراً بهدف اختراق حسابات عملاء المصارف وسرقة أموالهم، وذلك ضمن جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت. ومن بين الأساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من الضحية الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما،

أرامكو السعودية تتطلع لجمع 3 مليارات دولار من طرح سندات دولية في لندن

بدأت أرامكو السعودية اليوم بطرح سندات بالدولار الأمريكي بموجب برنامجها للسندات الدولية متوسطة الأجل وتتوقع أن ينتهي في اليوم 17 من الشهر الجاري.

وأوردت «بلومبرغ»، نقلا عن أشخاص وصفتهم بالمطلعين، أن «أرامكو» تتطلع لجمع 3 مليارات دولار على الأقل.

وحددت الحد الأدنى للاكتتاب بـ 200 ألف دولار أمريكي ومضاعفات متكاملة بقيمة 100 ألف دولار وبقيمة اسمية بلغت 200 ألف دولار، على أن يحدد سعر الطرح ومدة الاستحقاق بحسب ظروف السوق.

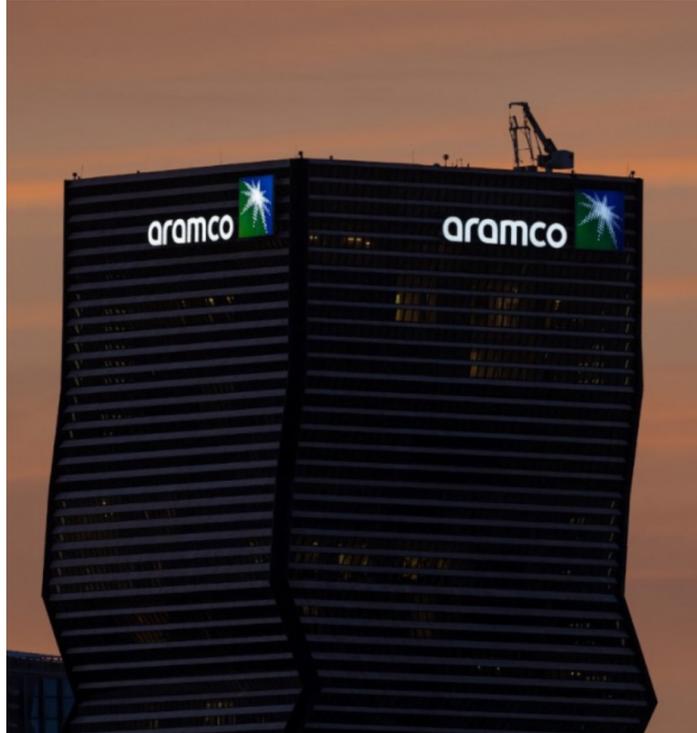
وتستهدف أكبر شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة في العالم المستثمرين من المؤسسات «المؤهلين في الدول التي سيتم فيها الطرح وذلك وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها في تلك

الدول» وفقا لبيان الشركة في موقع «تداول».

وبحسب البيان ستشكل السندات التزامات مباشرة، عامة، غير مشروطة، وغير مضمونة. ويعد ذلك الطرح الثاني لشركة أرامكو السعودية بعدما جمعت 8 مليارات دولار أمريكي حصيلة اكتتاب في 40 ألف سند بموجب برنامجها للسندات الدولية متوسطة الأجل ذات أولوية وغير مضمونة بأصول في 2020. وتتنوع أجالها ما بين 3 و5 و10 و30 و50 سنة، بعوائد تراوحت ما بين 1.25% إلى 3.5%.

وأعلنت الشركة أنه سيتم تقديم طلب لقبول السندات للتداول في بورصة لندن.

يذكر أن الحكومة السعودية جمعت 11.2 مليار دولار من بيع حصة 0.64% في أرامكو الشهر الماضي.



بنك أبوظبي الأول يحدد سعر أوراق مالية بقيمة 750 مليون دولار

حدد بنك أبوظبي الأول السعر الاسترشادي لبيع أوراق مالية من الفئة الثانية بقيمة 750 مليون دولار، عند 185 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية، وذلك لسندات لأجل عشر سنوات ونصف السنة غير قابلة للاسترداد قبل خمس سنوات ونصف السنة.

وعين البنك بنوك دويتشه بنك وبنك الإمارات دبي الوطني كابيتال وبنك أبوظبي الأول وجيه.بي مورجان وستاندرد تشارترد كمديرين رئيسيين ومديري دفاتر مشتركين للإصدار.

تراجع أسهم «هيونداي» 3.7% بعد دعوى قضائية ضدها في أمريكا

تراجع سعر سهم شركة هيونداي موتور 3.7%، بعد إقامة دعوى قضائية في الولايات المتحدة ضد أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية، لإعلانها بيانات غير صحيحة عن مبيعات السيارات الكهربائية. ونقلت وكالة بلومبرغ للأخبار عن يم أون يونج المحلل الاقتصادي بشركة سامسونج للأوراق المالية قوله، إن الدعوى المرفوعة من قبل الوكلاء جاءت بدافع «الانتقام» على ما يبدو، بيد أنها لن تؤثر في أساسيات الشركة. ورجح يونج ألا تكون هناك مفاجآت في نتائج الربع الثاني من العام الجاري. وارتفعت مبيعات شركة «هيونداي موتور» في 2023 بنسبة 6.9% مقارنة بالعام السابق، بفضل إطلاق نماذج جديدة من السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات والسيارات الصديقة للبيئة.

وباعت «هيونداي موتور» ما مجموعه 4,216,680 سيارة العام الماضي، ارتفاعا من 3,942,922 سيارة في 2022 بفضل زيادة مبيعات السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات والسيارات الصديقة للبيئة.

الإمارات ضيف شرف معرض «إينوبروم» الصناعي في روسيا



الذي يستمر أربعة أيام، أبرز مستهدفات الاستراتيجية الصناعية الإماراتية، ودور وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في تعزيز نمو المبادرات الصناعية في الصناعات الحيوية وذات الأولوية والنمو الذي تحقق تحت مظلة «مشروع 300 مليار» في هذه الصناعات. واستعرضت الوزارة أبرز المكائن والميزات التنافسية للبيئة الاستثمارية في القطاع الصناعي الإماراتي، وتم تسليط الضوء على قصص النجاح التي تحققت تحت مظلة مبادرة «اصنع في الإمارات»، والفرص والمكائن والحوافز النوعية الداعمة لنمو واستدامة سلاسل التوريد، بما في ذلك مجالات التكنولوجيا الزراعية، والأدوية والتنقل الذكي وتوفير المرونة للصناعات الحيوية والتوسع في الابتكار بالصناعات المستقبلية، وتوفير فرص شراء مضمونة في أكثر من 2000 منتج للتصنيع المحلي في الإمارات، ما يعزز فرص نمو الشركات واستدامة أعمالها.

واستعرضت الإمارات أبرز الفرص الاستثمارية والمزايا التنافسية والمكائن والشراكات النوعية المقدمة للمستثمرين الصناعيين في الدولة، لتعزيز نمو وتنافسية الشركات الصناعية، تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بما يعزز التعاون الصناعي والشراكات بين الشركات الإماراتية ونظيراتها الروسية وبقبة الدول المشاركة، خاصة في وجود نحو 700 شركة عارضة و46 ألف زائر من أكثر من 50 دولة.

يأتي ذلك، في وقت شهد فيه القطاع الصناعي في الإمارات نموا لافتا خلال الأعوام الماضية بعدما أصبح ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الدولة بعد قطاع التجزئة بقيمة تصل إلى 205 مليارات درهم بنمو نسبته 55% مقارنة بالعام 2020. وتعرض دولة الإمارات خلال مشاركتها في المعرض،

انطلقت في مدينة يكاترينبورغ الروسية فعاليات المعرض الصناعي الدولي إينوبروم 2024 innoprom، الذي شارك فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ضيف شرف.

تركز مشاركة دولة الإمارات على تعزيز العلاقات الثنائية، عبر تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والصناعية والتجارية، وتبادل الخبرات والمعرفة، والتعاون بين القطاعات الصناعية ذات الأولوية، والشراكات المحتملة.

وترأس سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وفد دولة الإمارات الذي ضم سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، وثاني بن أحمد الزبيدي، وزير دولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين ومجتمع الأعمال الإماراتيين والشركات الوطنية الرائدة.

تداولات بورصة دبي للطاقة تنمو 21% خلال النصف الأول

حققت بورصة دبي للطاقة، نموا ملحوظا في عمليات التسليم الفعلي وحجم التداول لشهر التسليم وإجمالي حجم التداول خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من العام السابق. وشهد إجمالي حجم التداول نموا كبيرا بنسبة 21% ليصل إلى 680 مليون برميل، مقارنة بـ 562 مليون برميل في النصف الثاني من عام 2023. وارتفع حجم تداول العقود الآجلة في بورصة دبي للطاقة لشهر التسليم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بنسبة 31% ليصل إلى 505 ملايين برميل مقارنة مع 385 مليون برميل في النصف الثاني من عام 2023.

وارتفع حجم التسليم الفعلي في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 9% ليصل إلى 113 مليون برميل، مقارنة بـ 104 ملايين برميل في النصف الثاني من عام 2023. ورسخ هذا الأداء المتميز خلال النصف الأول من عام 2024 مكانة بورصة دبي للطاقة عالميا في مجال تداول عقود الطاقة في الأسواق التي تقع في آسيا. ويسهم العقد الآجل لخام عمان بتسعير أكثر من 36%

1.5 مليار ريال حجم الاستثمار الجريء في السعودية خلال النصف الأول



2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفاعا من 24% في النصف الأول من 2023. وتظهر بيانات MAGNiTT أن السعودية تصدرت الاستثمار الجريء في المنطقة، في حين شهدت الاستثمارات غير الضخمة (الصفقات أقل من 100 مليون دولار) نموا مذهلا بنسبة 84% على أساس سنوي. يؤكد هذا الاتجاه الإيجابي على نمو الاستثمار في المراحل المبكرة، ما يبني مسارا قويا للاستثمارات المستقبلية في المراحل المتأخرة.

الجدير بالذكر أن SVC هي شركة استثمارية تأسست 2018 وتابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التابع لصندوق التنمية الوطني. تهدف الشركة إلى تحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى ما قبل الطرح الأولي للاكتتاب العام عن طريق الاستثمار في الصناديق والاستثمار المباشر في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بقيمة 215 مليون دولار (806 ملايين ريال)، ومن ناحية أخرى، استمر قطاع التقنية المالية في تصدر المشهد من حيث عدد الصفقات في السعودية، حيث استحوذ القطاع على 14% من عدد الصفقات في النصف الأول من 2024.

وقال الدكتور نبيل بن عبد القادر كوشك، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة SVC "حافظت السعودية على صدارة دول المنطقة ويأتي ذلك نتيجة الحراك الاقتصادي والاستثماري الذي تشهده السعودية من خلال إطلاق عدد من المبادرات الحكومية المحفزة لمنظومة الاستثمار الجريء والشركات الناشئة في إطار رؤية السعودية 2030".

من جهته، قال فيليب باهوشي، الرئيس التنفيذي لشركة MAGNiTT: "تواصلت السعودية تحقيق خطوات كبيرة في تعزيز الابتكار ودعم منظومة قوية للشركات الناشئة. ويتجلى هذا التطور في تدفق صفقات الاستثمار الجريء في السعودية، التي شكلت 30% من نشاط صفقات النصف الأول من

حافظت السعودية على صدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء في النصف الأول من 2024 الذي شهد تنفيذ استثمارات بلغت 1.5 مليار ريال (412 مليون دولار) في شركات ناشئة سعودية.

وبحسب تقرير الاستثمار الجريء في السعودية، الصادر اليوم عن MAGNiTT، منصة بيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة، وبرعاية من SVC، فإن السعودية استحوذت على الحصة الأكبر التي بلغت 54% من إجمالي الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النصف الأول من 2024 مقارنة بـ 38% في النصف الأول من 2023.

وبين التقرير أن قطاع التجارة الإلكترونية في السعودية كان الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء في النصف الأول من 2024، حيث استحوذ القطاع على 52% من إجمالي الاستثمار الجريء

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



تابعونا:

إطلاق برنامج سعودي لتسهيل وصول المنشآت الصناعية والتعدينية للبنية التحتية

مراكز الأبحاث في نخبة من الجامعات السعودية والمراكز الطبية المتقدمة، ومنها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية "KAUST"، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومركز الملك عبد الله العالمي للأبحاث الطبية، إضافة إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز، إلى جانب أكثر من 20 مركزاً بحثياً في جهات أكاديمية وطبية أخرى.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن البرنامج يستهدف تمكين منسوبي المصانع والمنشآت التعدينية والمستثمرين ورؤاد الأعمال من الاستفادة من إمكانيات البحث والتطوير والابتكار وأحدث الدراسات والأبحاث النوعية، عبر الدخول للبوابة الوطنية للوصول المفتوح للبنية التحتية البحثية، وتطوير أعمالهم ومنتجاتهم وتقنياتهم من خلال التعاون مع مراكز البحوث العلمية. وتشمل البنية التحتية البحثية العامة في السعودية،

أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتعاون مع هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، برنامجاً يسهل وصول المنشآت الصناعية والتعدينية لأكثر من 30 مركزاً نوعياً للأبحاث والدراسات في الجامعات السعودية والهيئات الطبية والمعامل والمختبرات البحثية في السعودية. البرنامج يهدف إلى تحفيز البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي، وتعظيم استفادته من أحدث الدراسات والتقنيات وإمكانيات البحث والتطوير والابتكار.

تحالف بين «أرامكو» و«وورلد وايد تكنولوجي» لتعزيز مستقبل الذكاء الاصطناعي في السعودية



التطوير الخاصة بالذكاء الاصطناعي، فإننا نعزز من قدرتنا على مساعدة اقتصاد المملكة على تجربة وتنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي المصممة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. وتماشياً مع رؤية السعودية 2030، فإن هذه الشراكة تسلط الضوء على التزامنا بدفع عجلة تبني واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات على نطاق عالمي، مما يعزز دورنا كلاعب رئيسي في المشهد التكنولوجي المزدهر في الشرق الأوسط. نتطلع إلى توسيع آفاق ابتكارات الذكاء الاصطناعي لصالح المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توسع «وورلد وايد تكنولوجي» (WWT) في جميع أنحاء الشرق الأوسط على اعتبارها واحدة من أهم ساحات اختبار الابتكارات في العالم.

تعد هذه الشراكة خطوة هامة وتمثل إنجازاً رئيسياً نحو وضع المملكة في صدارة الابتكار الرقمي. تعمل أرامكو الرقمية و«وورلد وايد تكنولوجي» (WWT) معاً على تطوير نطاق الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإمكانيات وخلق فرص جديدة من خلال تقديم منصات وتقنيات وحلول تشجع على الإبداع وتوفير قيمة مضافة وتعزز من الاستدامة. وقال عمر مير، عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة «وورلد وايد تكنولوجي» ورئيسها والمدير الإداري الدولي: "تعد شراكتنا اليوم مع أرامكو الرقمية بمثابة فضلاً هاماً في مهمتنا المتمثلة في توفير حلول تقنية متطورة في المنطقة. وبفضل مخبرتنا المميز والأول من نوعه وبيتنا للبحث

أبرمت «أرامكو» اتفاقية تعاون مع «وورلد وايد تكنولوجي» (WWT) بهدف تعزيز البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، وتطوير حلول مبتكرة تدعم الاقتصاد الرقمي للمملكة. وتهدف الاتفاقية لعمل تكامل حلول وتقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في القطاعات الصناعية الرئيسية مثل الطاقة والرعاية الصحية، للمساهمة في توطين الخبرات والتقنيات المتقدمة محلياً. ويشير الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو الرقمية طارق أمين إلى أن هذا التعاون يعكس أهداف رؤية السعودية 2030 المتمثلة في التحول الرقمي وتنويع الاقتصاد بقوله: "



الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب